

جمهورية مصر العربية



معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٥٠٨)

سياسات الاستخدام الأمثل لبدائل الطاقة فى مصر

اعداد

اد راجية عابدين خير الله

نوفمبر ١٩٨٩

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب ريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١	مقدمة
٤	<u>الفصل الأول :-</u> تطور مصادر الطاقة المتاحة حالياً ومستقبلاً في مصر وامكانيات استخدامها .
٥	١ . ١ مصادر الطاقة الاولية التقليدية
٥	١ . ١ . ١ البترول
٧	٢ . ١ . ١ الغاز الطبيعي
١١	٣ . ١ . ١ الفحم
١٣	٢ . ١ مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة
١٤	١ . ٢ . ١ الطاقة المائية
٢٢	٢ . ٢ . ١ الطاقة الشمسية
٢٨	٣ . ٢ . ١ طاقة الرياح
٣٣	٤ . ٢ . ١ الطاقة الجيوبية (الكتلة الحية والغاز الجيوى) - وقود الفضلات
٣٥	٥ . ٢ . ١ طاقة الحرارة الجوفية (طاقة حرارة باطن الأرض)
٣٦	٦ . ٢ . ١ الطاقة النووية
٤٤	<u>الفصل الثاني :-</u> تطور أنماط استخدام الطاقة في مصر .
٤٤	١ . ٢ تطور انماط استخدام المنتجات البترولية والغاز الطبيعي خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٦)
٥٣	٢ . ٢ تطور انماط استخدام الطاقة الكهربائية
٥٤	١ . ٢ . ٢ تطور استخدام الطاقة الكهربائية على المستوى القومى وتبعاً للمناطق المختلفة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٧/٨٥

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٥٩	٢٠٢٠٢ تطور استخدام الطاقة الكهربائية في الأعراس المختلفة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥/٨٤
٦٧	٢٠٢٠٢ تطور معدل نصيب الفرد سنوياً من الطاقة الكهربائية طبقاً للإستخدامات المختلفة خلال الفترة ١٩٦٧/٦٥ - ١٩٨٥/٨٤
٦٩	٤٠٢٠٢ تطور استخدام الطاقة الكهربائية في القطاعات الصناعية المختلفة خلال الفترة ١٩٦٧/٦٥ - ١٩٨٥/٨٤
٧٤	٣٠٢ العوامل الرئيسية المؤثرة في الطلب على الطاقة في مصر
٧٧	الفصل الثالث : سياسات الحفاظ على الطاقة وترشيدها واستخدامها
٧٧	١٠٢ مفهوم الحفاظ على الطاقة وسياسات الترشيد وأهدافها
٨٠	٢٠٢ أوجه الإسراف السائدة في القطاعات الرئيسية وأسبابها
٨٠	١٠٢٠٣ أوجه الإسراف السائدة في قطاع البترول
٨١	٢٠٢٠٣ أوجه الإسراف السائدة في قطاع الكهرباء
٨٢	٣٠٢٠٣ أوجه الإسراف السائدة في قطاع الصناعة
٨٤	٤٠٢٠٣ أوجه الإسراف السائدة في قطاع النقل
٨٥	٥٠٢٠٣ أوجه الإسراف السائدة في القطاع المنزلي والتجاري والخدمي والجهات الحكومية
٨٦	٣٠٢ ترشيدها انتاج واستخدام الطاقة
٨٧	١٠٢٠٢ ترشيدها الطاقة في قطاع البترول
٨٨	٢٠٢٠٢ ترشيدها الطاقة في قطاع الكهرباء
٨٩	٣٠٢٠٣ ترشيدها الطاقة في قطاع الصناعة

الصفحة

٩٢

٩٣

٩٤

٩٧

٩٨

ترشيد الطاقة في قطاع النقل

٤.٣.٣

ترشيد الطاقة في قطاع الزراعة والرى

٥.٣.٣

ترشيد الطاقة في القطاع المنزلى والتجارى والحكومى

٦.٣.٣

ترشيد الطاقة في مجال الحكم المحلى

٧.٣.٣

ترشيد الطاقة في مجال الإعلام

٨.٣.٣

٩٩

٩٩

١٠٢

١٠٦

١١٨

١٢١

١٢٧

١٢٢

الفصل الرابع : الدعم وسياسات تسعير الطاقة

الدعم وتسعير المنتجات البترولية

١.٤

مقارنة الأسعار العالمية والمحلية للمنتجات البترولية

٢.٤

الدعم وتعريفه بيع الطاقة الكهربائية للقطاعات المختلفة

٣.٤

أثر تحريك أسعار الكهرباء

٤.٤

المبررات الاقتصادية لتحريك أسعار الطاقة

٥.٤

الخلاصة والتوصيات

المراجع

مرفقات :-

١٣٥-١٤٤

تطور الطاقة الكهربائية الموزعة حسب أغراض الإستخدام في محافظات

الجمهورية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ .

بيان الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	الإحتياطي المؤكد من الزيت الخام في مصر خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٧/٨٦	٦
٢	القدرة والطاقة الكهربائية المتاحة من كهربية القناطر المقامة على النيل	١٦
٣	المتوسط السنوي لفرق التوازن والتصرف والقدرة المتاحة لكل موقع على حدة	١٨
٤	المتوسط السنوي لكمية الطاقة الشمسية لكل متر مربع في ج ٢٠ ع	٢٤
٥	مقارنة اقتصادية بين نظم تسخين المياه للأغراض المنزلية	٢٦
٦	مشروعات استغلال طاقة الرياح	٢٢
٧	تطور الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية والغازات الطبيعية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦	٤٥
٨	تطور أنماط الإستهلاك من المنتجات البترولية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦	٤٧
٩	استهلاك السولار موزعاً على القطاعات المختلفة خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٧/٨٥	٤٨
١٠	استهلاك المازوت موزعاً على القطاعات المختلفة خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٧/٨٥	٤٩
١١	استهلاك الغازات الطبيعية موزعاً على القطاعات المختلفة خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٧/٨٥	٥٠

- ه -
(تابع) بيان الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
١٢	تطور الطاقة الكهربائية المباعة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٧/٨٥	٥٥
١٣	تطور الطاقة الكهربائية المباعة والموزعة على مناطق الجمهورية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥/٨٤	٥٧
١٤	متوسط النسبة المئوية لإستخدام الطاقة الكهربائية في المناطق المختلفة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥/٨٤	٥٨
١٥	تطور استهلاك الطاقة الكهربائية موزعة طبقاً للإستخدامات المختلفة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥/٨٤	٦٠
١٦	تطور الطاقة الكهربائية المباعة والموزعة على الاستخدامات الأساسية على الجهود الكهربائية المختلفة خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٥/٨٤	٦١ ، ٦٢
١٧	معدل استهلاك الفرد سنوياً من الطاقة الكهربائية طبقاً للإستخدامات المختلفة خلال الفترة ١٩٦٧/٦٥ - ١٩٨٥/٨٤	٦٨
١٨	مبيعات الطاقة الكهربائية لكبار المشروعات الصناعية خلال الفترة ١٩٦٧/٦٥ - ١٩٧٨	٧٠
١٩	تطور استهلاك الطاقة الكهربائية في القطاعات الصناعية المختلفة وتغير نمط الإستهلاك خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥/٨٤	٧١
٢٠	قيمة الدعم المستقر للمنتجات البترولية الرئيسية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥	١٠٠

(تابع) بيان الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
٢١	أسعار المواد البترولية الرئيسية في ديسمبر ١٩٨٦	١٠٤
٢٢	الأسعار العالمية للمازوت خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٧	١٠٥
٢٣	تطور تعريف الطاقة الكهربائية للإستخدامات المختلفة وعلى الجهود المختلفة خلال الفترة من ابريل ١٩٨٢ حتى مايو ١٩٨٧	١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩
٢٤	تطور سعر التكلفة لوحدة الطاقة الكهربائية على الجهود المختلفة خلال الفترة ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦	١١٠
٢٥	قيمة الدعم الذى يتحمله قطاع الكهرباء للإستخدامات المختلفة وعلى الجهود المختلفة خلال الفترة ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦	١١١ ، ١١٢
٢٦	دعم أسعار الطاقة الكهربائية للإستخدامات المختلفة وعلى الجهود المختلفة عام ١٩٨٧/٨٦	١١٦ ، ١١٧
٢٧	أثر تحريك أسعار الكهرباء على تكلفة المنتجات الصناعية	١٢٠
٢٨	الأسعار المقترحة لبيع المنتجات البترولية والغاز الطبيعى والكهرباء خلال الأعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩	١٢٤

- 3 -
بيان المرفقات

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
١٣٦	الطاقة الكهربائية الموزعة حسب أغراض الاستخدام في محافظات الجمهورية عام ١٩٧٤	١٠١
١٣٧	الطاقة الكهربائية الموزعة حسب أغراض الاستخدام في محافظات الجمهورية عام ١٩٧٥	٢٠١
١٣٨	الطاقة الكهربائية الموزعة حسب أغراض الاستخدام في محافظات الجمهورية عام ١٩٧٦	٣٠١
١٣٩	الطاقة الكهربائية الموزعة حسب أغراض الاستخدام في محافظات الجمهورية عام ١٩٧٧	٤٠١
١٤٠	الطاقة الكهربائية الموزعة حسب أغراض الاستخدام في محافظات الجمهورية عام ١٩٧٨	٥٠١
١٤١	الطاقة الكهربائية الموزعة حسب أغراض الاستخدام في محافظات الجمهورية عام ١٩٧٩	٦٠١
١٤٢	الطاقة الكهربائية الموزعة حسب أغراض الاستخدام في محافظات الجمهورية عام ١٩٨١/٨٠	٧٠١
١٤٣	الطاقة الكهربائية الموزعة حسب أغراض الاستخدام في محافظات الجمهورية عام ١٩٨٢/٨٢	٨٠١
١٤٤	النصيب النسبي للطاقة الكهربائية المستخدمة في محافظات الجمهورية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١	٩٠١

بيان الأشكال والخرائط

الصفحة	الموضوع	البيان
٢٠	خريطة مصادر الرياح بجمهورية مصر العربية	خريطة (١)
	خريطة توضيحية لمواقع النشاطات في مجال	خريطة (٢)
٢١	طاقة الرياح	
	النصيب النسبي لإنتاج الطاقة الكهربائية من	شكل رقم (١)
	المصادر المختلفة واستخدامها على الجهد	
٦٥	والقطاعات المختلفة خلال عام ١٩٨٧/٨٥	
	النصيب النسبي لإنتاج الطاقة الكهربائية	شكل رقم (٢)
	من المصادر المختلفة واستخدامها على	
٦٦	الجهد والقطاعات المختلفة خلال عام ١٩٨٧/٨٦	
	أهم العوامل الإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية	شكل رقم (٣)
٧٥	المؤثرة على تطور الطلب على الطاقة في مصر .	

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

مقدمة

ان مسار الحضارة الانسانية في كافة مراحلها وأطوارها مرتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بمصادر وأشكال ووسائل استخدام الطاقة في كافة أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي ابتداء من طاقة العمل وطاقة الغذاء اللازمتين للحفاظ علي الحياة وانتهاء بطاقة الانشطار والاندماج النووي التي واكبت تطبيقاتها بدء النصف الثاني من القرن العشرين. وقد تزايد معدل استهلاك الانسان من مختلف مصادر الطاقة العضوية وغير العضوية عبر التاريخ وارتبطت الزيادة بمراحل تطوره من العصر البدائي حتي عصر غزو الفضاء الخارجي. واذ كانت الحضارة هي المقياس الحقيقي لدرجة التقدم في المجتمع ، فان الطاقة بكافة صورها تأتي في مقدمة الدعائم الأساسية لها، ولهذا فقد احتلت الطاقة بمختلف أشكالها مركزا بارزا في اهتمامات الانسان المصري ، وذلك لادراكه منذ البداية أن توافر الطاقة هو أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما أنها تلعب دورا هاما في رسم وتوجيه السياسات الدولية.

ومما لاشك فيه أن مشكلة الطاقة التي نشأت في السبعينات أدر ارتفاع أسعار البترول منذ حرب يونيو ١٩٧٣ وحتى بداية الثمانينات - لم تكن ظاهرة عارضة، بل أنها وضعت نهاية لعصر البترول الوفير الزهيد الثمن وحفزت الدول الصناعية المتقدمة علي البحث عن مصادر بديلة للبترول ، كما أدت الي تحويل بعض مصادر الطاقة الأخرى (مثل الطاقة النووية) الي مصادر اقتصادية، الا أن تدبب أسعار البترول منذ بداية الثمانينات وحتى الآن كانت له آثار اقتصادية واجتماعية سلبية التنمية في بلدان العالم الثالث سواء المنتجة والمصدرة للبترول أو المستوردة له. والمشكلة التي تواجه العالم الآن لاتنحصر حدودها في اكتشاف وتطوير مصادر الطاقة البديلة للبترول، ولكن الأهم من هذا أن يتحقق ذلك في التوقيت المناسب قبل أن تعجز مصادر الطاقة الطبيعية غير المتجددة مثل البترول والغاز الطبيعي والفحم عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة منها خلال القرن العشرين وما بعده. لهذا تبنت أغلب الدول الصناعية سياسات وبرامج

ترشيد للاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة التقليدية بتطوير كفاءة استخدامها أو استبدالها

بتكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة . وقد حققت هذه السياسات نتائج ملموسة في بعض الدول وصلت الى وفر سنوي في استخدام منتجات البترول بلغ حوالي ١٥% ، كما تضائل معدل النمو السنوي في استهلاك الطاقة الكهربائية الى أقل من ٤% سنويا (مثال لذلك في الولايات المتحدة الأمريكية) .

ومصر كدولة نامية تتبنى سلسلة من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة والتي تتطلب تزايد في معدلات استخدامها للطاقة . وقد أوضحت الدراسات التي تمت منذ أوائل السبعينات وحتى الآن والتي يتم مراجعتها دوريا وفقا للتغيرات العالمية والمحلية بأن مصر ستواجه مشكلة حقيقية في توفير احتياجاتها من الطاقة خلال الحقبة الباقية من القرن العشرين اذا لم تلجأ من الآن الى تكثيف مصادرها الأولية والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة المتاحة في مجال الحفاظ على الطاقة وتحسين كفاءة استخدام مصادر الطاقة التقليدية وتطوير استخدامات مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

وتعتبر قضية تسعير الطاقة من القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية البالغة التعقيد والتي ينبغي أن يوجه اليها الاهتمام حتى نضمن التوافق بين سعر الطاقة في مختلف الاستخدامات وتكاليفها الاقتصادية الفعلية وذلك لتشجيع الاحلال بين أنواع الطاقة المختلفة . ويعتبر تسعير الطاقة أداة مباشرة وفعالة في ترشيد استخدام الطاقة اذا تم في اطار سياسات متكاملة اجتماعية واقتصادية وسياسية كما أنه يجب دائما النظر الى سعر الطاقة في اطار الهيكل العام للأجور والأسعار السارى في الدولة وذلك بهدف وضع تعريفه مناسبة لبيع الطاقة الكهربائية والمنتجات البترولية والغاز الطبيعي لشرايح المستهلكين المختلفة .

من هذا المنطلق كانت دعوتنا باتباع سياسات رشيدة لتنمية واستخدام مصادر الطاقة في مصر بما يضمن التخصيص الأمثل لهذه الموارد لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاقليمية المتوازنة والمتكاملة لكافة قطاعات الاقتصاد القومي . وتمثل هذه الدراسة حلقة من حلقات الدراسات المتكاملة في مجال الطاقة والتي يقوم بها معهد التخطيط القومي منذ عام ١٩٨٤ بالتعاون مع الهيئات المحلية والدولية ومنها على سبيل المثال وليس الحصر :

١ - " نحو سياسات رشيدة لتنمية واستخدام مصادر الطاقة المصرية وهياكلها الارتكازية " والتي تمت في أغسطس ١٩٨٥ ضمن دراسة " التوطن الصناعي في مصر حتى عام ٢٠٠٠ " وذلك بالتعاون مع مركز بحوث التنمية الدولية بكندا .

٢ - " البنية الأساسية لقطاع الكهرباء (الوضع الراهن وآفاق المستقبل) " والتي تمت في أغسطس ١٩٨٨ بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

٣ - " الاعتماد على الذات في مجال الطاقة من منظور تنموي وتكنولوجي " والمدرجة في خطة بحوث المعهد لعام ١٩٨٩/٨٨ والتي ينتظر الانتهاء منها في يونيو ١٩٨٩ . وتشمل هذه الجزئية من الدراسة أربعة فصول كالاتي :

- الفصل الأول : تطور مصادر الطاقة المتاحة حاليا ومستقبلا في مصر وامكانيات استخدامها .
- الفصل الثاني : تطور أنماط استخدام الطاقة في مصر .
- افصل الثالث : سياسات الحفاظ على الطاقة وترشيد استخدامها .
- الفصل الرابع : الدعم وسياسات تسعير الطاقة .

وأخيرا أرجو أن يكون هذا البحث بداية لاستكمال هذه الدراسات التي يضطلع بها معهد التخطيط القومي لتعالج كثيرا من الأسئلة المطروحة في مجال الطاقة ولتساهم بفعالية في امداد المخططين بالبيانات والأسس العلمية والعملية اللازمة لرسم سياسات رشيدة نحو الاستخدام الأمثل لبدائل الطاقة في مصر .

الباحث الرئيسي

ديسمبر ١٩٨٨

الفصل الأول

تطور مصادر الطاقة المتاحة حاليا ومستقبلا في مصر وامكانيات استخدامها

تعتبر الطاقة أحد المعايير الهامة التي توضح درجة التقدم في مختلف الدول، فهي تعتبر الدعامه الأساسية في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها من اتصال وشيق بكافة الأنشطة المختلفة في البلاد . و اذا كانت مصادر الطاقة الأولية غير المتجددة والمتاحة حاليا في مصر مثل البترول والغاز الطبيعي والفحم قد تمكنت من الوفاء بالمتطلبات منها في الماضي والحاضر فان التساؤل يثار الآن حول امكانية وفاء هذه المصادر باحتياجات المستقبل . لذلك فمن الضروري استعراض أهم مصادر الطاقة الأولية المتاحة ودرجة استخدامها لتحديد السياسات الانتاجية والاستهلاكية على المدى البعيد وذلك لضمان الاستخدام الأمثل لبدائل الطاقة في مصر على المستوى القومي والقطاعي والاقليمي .

وتتوفر المصادر الأولية للطاقة على اختلاف أنواعها في مصر غير أن بعض المصادر غير المتجددة مثل البترول والغاز الطبيعي والفحم والمعادن المشعة قد لا تشكل وفرة تتصف بالبقاء لأمد بعيد . أما مصادر الطاقة المتجددة فان الطاقة المائية المتاحة تستخدم نسبة عالية منها ومن ثم تمثل الطاقة الشمسية مصدرا أساسيا للطاقة في مصر مستقبلا ، كذلك طاقة الرياح والمخلفات العضوية .

وفيما يلي موجز عن مصادر الطاقة المتاحة حاليا ومستقبلا في مصر وتوزيعها الاقليمي

وامكانيات استخدامها .

١٠١ مصادر الطاقة الأولية التقليدية

١٠١٠١ البترول

كانت للجهود المكثفة التي بذلت في مجال البحث والاستكشاف أشرا ضخما وفعالا في دعم شروة مصر من البترول . ويوضح الجدول (١) تطور الاحتياطي المؤكد من الزيت الخام خلال الفترة من (١٩٦٠ - ١٩٨٧ / ٨٦) ، ويتضح أنه قد أمكن زيادة الاحتياطي المؤكد من البترول حوالى ٨٠ مرة خلال الستينات (١٩٦٠ - ١٩٦٩) واستمرت الزيادة فى بداية السبعينات حتى وصل الاحتياطي المؤكد من الزيت الخام الى ٣١٥٠ مليون برميل فى نهاية عام ١٩٧٣ .

وغنى عن البيان أن زيادة إنتاج مصر من البترول مرتبط بتحقيق اكتشافات بترولية جديدة وذلك لتعويض الكميات التي يتم استخراجها ولزيادة حجم الاحتياطي ، وهذا الأمر يتطلب قدرا من الوقت والجهد ورأس المال ويعتمد على كثافة عمليات الاستكشاف التي تقوم بها الشركات العالمية أساسا . وبفضل جذب المزيد من الشركات الأجنبية للعمل في مصر ، وتكثيف البحث والاستكشاف في معظم أراضي مصر البحرية والبرية أمكن تحقيق عدد كبير من الاكتشافات البترولية الجديدة ، مع ضمان تمويل عمليات البحث والتنمية دون تعرض الجانب الوطني المصري للمخاطر المالية التي تتطلبها تلك العمليات . وقد وصل الاحتياطي المؤكد في نهاية عام ١٩٨٧ / ٨٦ الى ٣٠٤٨ مليون برميل زيت خام ، ويتركز أغلب هذا الاحتياطي في منطقة خليج السويس ، ونتيجة للجهود المكثفة في الاستكشاف والبحث والتنقيب ينتظر تحقيق اكتشافات بترولية جديدة في الصحراء الغربية والدلتا والبحر الأبيض وصحراء سيناء .

وبالرغم من أن مصر لا تعتبر ضمن أهم الأقطار المصدرة للبترول ، فان قطاع البترول بأشطته المختلفة يعنى بالجزء الأكبر من الاحتياجات المتزايدة من المنتجات البترولية اعتمادا على

جدول رقم (١)
الاحتياطي المؤكد من الزيت الخام في مصر خلال الفترة
١٩٨٧/٨٦-١٩٦٠

الاحتياطي المؤكد (مليون برميل)	السنة	الاحتياطي المؤكد (مليون برميل)	السنة	الاحتياطي المؤكد (مليون برميل)	السنة
٢٩٠٠	١٩٨٠	٢٥٥٠	١٩٧٠	٥٤٠	١٩٦٠
٢٩٣٠	١٩٨١	٢٠٥٠	١٩٧١	٧٠٠	١٩٦١
٣٣٢٥	١٩٨٢	٣٢٥٠	١٩٧٢	٧١٠	١٩٦٢
٤٢٥٧	*١٩٨٣	٣١٥٠	١٩٧٣	١٥٠٠	١٩٦٣
٣٦٠٠	١٩٨٤	١٧٥٠	١٩٧٤	١٥٠٠	١٩٦٤
٣٠٣٢	٨٦/٨٥	١٩٣٠	١٩٧٥	٢٠٠٠	١٩٦٥
٣٠٤٨	١٩٨٧/٨٦	١٩٥٠	١٩٧٦	١٤٥٠	١٩٦٦
		٢٤٥٠	١٩٧٧	١٤٠٠	١٩٦٧
		٣٢٠٠	١٩٧٨	٢١٧٠	١٩٦٨
		٣١٠٠	١٩٧٩	٣٠٥٠	١٩٦٩

* بلغ رصيد الاحتياطي في ١٩٨٣/٦/٣٠ ٣٤١,٣٣٠ مليون طن زيت خام مقابل ٢٦٦,٦١٦ مليون طن في ١٩٨٢/٦/٣٠ بزيادة نسبتها ٢٨% ويرجع ذلك أساسا الى زيادة رصيد الاحتياطي الناتج من اعادة تقدير احتياطي حقول الشركات بالاضافة الى الاكتشافات الجديدة وهي تفوق في مجموعها الكمية المسحوبة من الزيت الخام خلال عام ١٩٨٣ / ٨٢ .

المصدر :

(١) الهيئة المصرية العامة للبترول

Oil and Gas Journal, Various issues.

(٢)

تكرير الزيت الخام فى المعامل المحلية فى حين تكاد تقتصر الواردات على كميات محدودة من بعض نواتج التكرير الخاصة أو التى لا يمكن الحصول على القدر اللازم منها من الزيت الخام المكرر محليا .

ولقد أصبح من الضرورى ألا نبدد ثروتنا النادرة من البترول فى سنوات قليلة (تقدر بعشر سنوات على أساس احتياطى مؤكد نحو ٣١٠٠ مليون برميل ونتاج سنوى نحو ٣١٠ مليون برميل) ثم نتحول الى استيراد الطاقة من الخارج بأسعار باهظة وبأعباء مالية متزايدة . لهذا فإنه يلزم حفاظا على ثروة البترول العمل على :

- الاستمرار فى تشجيع الاستكشاف والبحث عن البترول وتنمية الحقول المكتشفة التى لم يبدأ الانتاج منها حتى الآن وذلك لزيادة الاحتياطيات البترولية المؤكدة .
- تقليل الاعتماد على البترول باستخدام بدائل الطاقة الجديدة والمتجددة .
- زيادة وضبط معدلات الانتاج من الحقول البترولية المنتجة حاليا والمكتشفة حديثا وذلك بأحسن الطرق الاقتصادية الممكنة .
- الحفاظ على ثروة البترول والعمل على الحصول على أكبر عائد اقتصادى من البترول ومنتجاته بحيث لا يكون الهدف استخدامه كوقود فحسب بل أيضا كمواد أولية لكثير من الصناعات مثل صناعة الأسمدة والحديد والصلب والصناعات البتروكيماوية وغيرها .

٢٠١٠١ الغاز الطبيعى

تعتبر فترة الستينات بداية اكتشاف الغاز الطبيعى فى مصر ، وتزداد أهمية الغاز الطبيعى وتتطور تكنولوجيا طرق استخراجة وفصل مكوناته وتكثيفه واستعماله كوقود ومادة أساسية فى الصناعات البتروكيماوية والأسمدة . ويقدر الاحتياطى الحالى من الغازات الطبيعية بحوالى ٣٠٠ بليون متر مكعب منها ١٨٠ بليون متر مكعب فى حقول منتجة حاليا ، ١٢٠ بليون متر

مكعب مكتشفة في حقول غير منتجة حاليا . وفيما يلي نبذة مختصرة عن الحقول الغازية المنتجة حاليا :

١ - حقل أبو ماضي :

ويقع على بعد ٤٠ كم شمال مدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية ، وقد اكتشف عام ١٩٦٧ وبدأ انتاجه عام ١٩٧٥ ويبلغ انتاجه حاليا ٧٢٢ مليون مترا مكعبا يوميا . بعد تنفيذ مشروع مضاعفة الانتاجية بالحقل ، ويجرى حاليا الاعداد لتنفيذ مشروع جديد لزيادة الانتاجية لتصل الى ١٠٢٢ مليون مترا مكعبا يوميا خلال عام ١٩٩٠/٨٩ . وقد بدأ استخدام هذا الغاز في مصانع طلخا للأسمدة ومصانع العزل والتسيج بالمحلة الكبرى ومحطة توليد كهرباء طلخا الغازية .

٢ - حقل أبو القراديق :

يقع على بعد ٣٠٠ كم غرب القاهرة وتم اكتشافه عام ١٩٦٩ بالصحراء الغربية . ويقدر الاحتياطي المخزون بحوالي ٢٢ بليون متر مكعب وبدأ انتاجه عام ١٩٧٦ ويبلغ الانتاج حاليا ٣٢٩ مليون متر مكعب يوميا (منها ٥٠ مليون مترا مكعبا يوميا غاز مصاحبه لخام بدر الدين) . وتجري حاليا دراسات لزيادة الانتاجية الى ٤٠٥ مليون مترا مكعبا يوميا . وبدأ استخدام هذا الغاز في مصنع الأسمدة بالسويس ومصنع الحديد والصلب بحلوان كما استخدم كوقود بدلا من المازوت في شركات الأسمنت بطرة .

٣ - حقل أبو قير :

ويقع على بعد ١٧ كم من شاطئ البحر المتوسط وقد تم اكتشافه في يوليو عام ١٩٦٩ ، وقد بدأ انتاجه عام ١٩٧٩ . ويبلغ الانتاج الحالي ٦٨٨ مليون مترا مكعبا يوميا بعد تنفيذ مشروع مضاعفة انتاجية الحقل ، ويجرى حاليا الاعداد لتنفيذ المرحلة الثالثة لزيادة الانتاجية لتصل الى ٨ مليون مترا مكعبا يوميا خلال عام ١٩٩١/٩٠ .

٤ - حقل شمال أبو قير البحري (ناف) :

ويقع على بعد ٢٠ كم شمال غرب حقل أبو قير وقد بدأ انتاجه عام ١٩٨٧ ويبلغ معدل الانتاج حاليا ١١ مليون متر مكعب يوميا وتجرى حاليا عمليات تنمية الحقل لزيادة انتاجيته الى حوالي ٣ مليون متر مكعب يوميا خلال عام ١٩٩٢/٩١ .

ويستخدم الغاز الطبيعي في منطقة الاسكندرية في مصنع سمارد اليوريا بأبو قير وفي محطات توليد الكهرباء وفي مجمع حديد التسليح بالدخيلة .

وبالإضافة الى ما سبق يوجد في مصر مصفرا أوليا للطاقة كان يهدر في الماضي بحرقه وهو الغازات المصاحبة للبتروك Associated gases التي تخرج أثناء عمليات استخراج البترول من منطقة خليج السويس أساسا ويتم استخدام جزء من هذه الغازات حاليا للمساعدة في عمليات استخراج زيت البترول الخام re-injection in oil wells ولقد تبنت وزارة البترول حاليا برنامجا ضخما لتجميع هذه الغازات واستخدامها لتحل محل المنتجات البترولية السائلة في الاستخدامات المختلفة وتوفير تلك المنتجات وتصديرها بما يحقق نائد اقتصادي قومي كبير .

وتشير التقديرات الحالية الى أن كل برميل بترول يتم استخراجه من منطقة خليج السويس معه من باطن الأرض كمية من الغازات المصاحبة تتراوح بين ١١ ، ٢٣ متر مكعب وتزداد نسبة الغازات المصاحبة للزيت في حقول المرجان ويوليو ورمضان بخليج السويس وقد تم تنفيذ عدة مشروعات لتجميع الغازات المصاحبة للزيت الخام المنتج بمختلف المناطق البترولية في مصر وهي :

مشروع تجميع غازات خليج السويس :

وقد بدأ تشغيل المرحلة الأولى في مايو ١٩٨٣ بمعدل انتاج ٢٢٥ مليون متر مكعب ارفع حاليا بعد تشغيل المرحلة الثانية في مايو ١٩٨٧ الى ٤٠٥ مليون متر مكعب يوميا .

مشروع تجميع غازات سيناء :

وقد بدأ تشغيل المرحلة الأولى خلال عام ١٩٨٤ بمعدل إنتاج ٧ مليون متر مكعب يوميا ارفع حاليا بعد تشغيل المرحلة الثانية فى أكتوبر ١٩٨٨ الى ٢٦ مليون متر مكعب يوميا .

مشروع تجميع غازات خليج الزيت :

وقد بدأ تشغيل المشروع عام ١٩٨٧ بمعدل إنتاج ٢٦ مليون متر مكعب يوميا يتم حقن حوالى ١٤ مليون متر مكعب يوميا منها فى آبار الزيت الخام لزيادة انتاجيتها وإطالة عمرها الانتاجى لسنوات طويلة قادمة . هذا بخلاف ٣ مليون متر مكعب يوميا غازات مصاحبة بحقل شرق الزيت تضاف الى مشروع تجميع غازات خليج الزيت .

ويتم إنتاج الغازات الطبيعية والمصاحبة حاليا بمعدل إنتاج ٢٦٨ مليون متر مكعب يوميا بالإضافة الى حوالى ١٤٥٠ طن بوتاجاز يوميا لسد الاحتياجات المحلية ، ٢٧٠٠ طن مكثفات يوميا تضاف الى الزيت الخام لتحسين جودته . وبالأخذ فى الاعتبار رصيد الاحتياطى المؤكدة من الغازات الطبيعية ومعدلات الإنتاج السنوى منها نجد أن فترة كفاية الاحتياطى من الغازات الطبيعية تبلغ ٣١ سنة وهى تعتبر كبيرة نسبيا اذا ما قورنت بفترة كفاية احتياطى زيت البترول الخام التى لا تتعدى ١٠ سنوات .

من هنا تبرز ضرورة تكثيف عمليات البحث عن البترول فى مختلف أنحاء الجمهورية والاهتمام بالمناطق التى لم تنلها عمليات التنقيب والبحث والاستكشاف بالقدر الكافى وتنمية الحقول المكتشفة لمضاغة احتياطياتها لمواجهة زيادة السحب من حقول البترول والغازات الطبيعية لمقابلة معدلات الاستهلاك المتزايد .

الدراسات اللازمة لاعادة تشغيل المنجم بعد تقييمه اقتصاديا وفنيا في ضوء توقعات الأسعار العالمية لتحديد الاستخدام الأمثل لفحم المغارة بما يحقق الفائدة القصوى للاقتصاد القومي مع الأخذ في الاعتبار اقتصاديات استيراد الفحم للاستخدامات المتعددة . وقد أثبتت الدراسات الأولية أنه من الممكن البدء بالانتاج من منجم المغارة عام ١٩٨٥ بطاقة سنوية تبلغ نحو ٥٠٠ ألف طن تزداد تدريجيا الى حوالي المليون طن . ويعتبر فحم المغارة هو الراسب الاقتصادي الوحيد المؤكد حاليا الجارى تطويره للانتاج . وقد أثبتت دراسات الجدوى التي تمت بإشراف وزارة الصناعة أن استغلال فحم المغارة في صناعة الكوك يأتى في مقدمة امكانيات استخداماته ويمكن استغلال الباقي من انتاج فحم المغارة في أغراض توليد الطاقة الكهربائية سواء في محطة عيون موسى أو محطة العريش المستقبلية .

ونظرا لأن محطة توليد الكهرباء الحرارية المزمع اقامتها بشمال عيون موسى ستكون أقرب منافذ استهلاك فحم المغارة بالنسبة لتوليد الكهرباء وأنسبها (مؤقتا) ومتمشية في توقيتها الزمني لخطة تطوير منجم المغارة ، لذا فمن الأمور التي تملحها المصلحة القومية استقلال ما يتبقى من الفحم من انتاج منجم المغارة بعد اكتفاء صناعة الكوك منه كوقود يحرق في هذه المحطة .

وتشير نتائج الخفر التي تمت في ثمانية آبار الى ثبوت امتداد الطبقات الفحمية في وادى الركب وإضافة ١٠ مليون طن على الأقل كاحتياطيات جديدة ممكنة .

٢ - الطفلة الكربونية والفحم في بدة وثورة :

وتقع بالجزء الغربى من وسط سيناء على مسافة حوالى ٣٥ كيلومترا الى الشرق من ميناء أبو زئيمة ، وقد تم اكتشافها عام ١٩٦١ .

ويوجد فحم بدعة وثورة علي شكل عدسات مختلفة السمك في طبقة من الطفلة الكربونية بتقدير احتياطي شبه مؤكد حوالي ١٥ مليون طن من الفحم بالإضافة الي احتياطي محتمل يقدر بحوالي ٦٠ مليون طن من الفحم والطفلة الكربونية . ولا يصلح هذا الخام الا كوقود في توليد الكهرباء . وكماذة أساسية لانتاج الكيماويات .

ويحوي هذا الفحم نسبة عالية من الرماد وغير قابل للتكويك ويعطي الطن الواحد من الفحم ٤٥٠٠ متر مكعب من الغازات . وتبلغ قيمته الحرارية ٢٥٥٠ - ٤٥٥٥ كالوري/جم وتحتاج هذه الرواسب الي استكمال الأبحاث لامكان تقييمها .

٢- منطقة عيون موسى :

وتقع في الجزء الغربي من وسط سيناء علي مسافة حوالي ١٤ كيلومترا الي الجنوب الشرقي من مدينة السويس .

وقد تأكد وجود أول راسب للفحم في مصر في منطقة عيون موسى خلال أول برنامج حفر تفصيلي ففي الفترة ١٩٥٩-١٩٦٢ في صورة عدسات متقطعة ومن نوعية تصلح كمنتج للغاز ولكن لاتصلح لانتاج الكوك المناسب للصناعة . وقد قدرت الاحتياطيات الجيولوجية بحوالي ٤٠ مليون طن منها ١٨٠٥ مليون طن بدرجة احتياطي محتمل . ولا يعتبر فحم عيون موسي راسبا اقتصاديا في الوقت الحالي لعدم انتظار ترسيبه ووجوده علي أعماق سحيقة، ووجود مياه جوفية ذات ضغوط عالية عند عدة مستويات خلال القطاع الصخري الذي يعلوه وأيضا مصاحبة للطبقات الحاملة للفحم ذاتها .

٢٠١ مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

مصادر الطاقة المتجددة متوفرة في مصر بصور مختلفة وبكميات غير محدودة في الطبيعة . وتعتبر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والكتلة الحية والطاقة المائية هي أغني مصادر الطاقة المتجددة التي ينعقد عليها الأمل في سد العجز المتوقع في مصادر الطاقة التقليدية في المستقبل البعيد . كما أن الطاقة الجديدة (الوقود النووي - الطاقة الجوفية لباطن الأرض - رمال القار الخ) التي اهتم العالم أخيرا بتنمية مصادرها واستغلالها مما يؤكد أهميتها وضرورة استخدامها لضمان استمرار الجهود التنموية .

٠١٠٢٠١ الطاقة المائية

تعتبر الطاقة الكهرومائية من الطاقات المتجددة التي تستخدم المياه ولا تستهلكه ولا تلوثه أو تغير من صفاته بخلاف استخدامات المياه فى الأغراض الأخرى كالزراعة والرى والصناعة أو الاستخدامات المنزلية . كما أنه لا ينتج عنها غازات أو أبخرة تعرض البيئة للتلوث كما هو الحال فى الطاقة الحرارية ، وخلاصة القول أنها من الطاقات المتجددة المأمونة تماما . وتعتمد سياسة إنتاج الطاقة الكهرومائية فى مصر على نهر النيل بوصفه أهم المصادر الطبيعية المتاحة اقتصاديا لتوليد الطاقة وحيث يتم التصرف فى مياه النهر تبعا لاحتياجات الزراعة والرى . وتعتمد كمية الطاقة الكهرومائية المولدة على عاملين أولهما كمية المياه (التصرف) وثانيهما هو مقدار السقوط أو فرق التوازن بين منسوب المياه أمام المسقط المائى والمنسوب خلفه .

مشروعات استغلال الطاقة الكهرومائية على نهر النيل:

١ - محطة توليد كهرباء خزان أسوان

منذ انشاء خزان أسوان لأغراض الرى فى أوائل القرن الحالى بدأ التفكير فى استغلال السقوط المائى به فى توليد الكهرباء . وقد أقيمت محطة توليد الكهرباء " أسوان رقم (١) " فى الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٠ وبها سبعة تربينات رئيسية قدرة كل منها ٤٦ ميجاوات وتربينتان قدرة كل منهما ١١ ميجاوات بمجموع قدرة مركبة ٣٤٥ ميجاوات كما تبلغ الطاقة الكهربائية المنتجة نحو ١٩ مليار كيلوات ساعة سنويا . وتعادل وفرا سنويا فى الوقود نحو ٦٤٦ ألف طن مازوت معادل .

٢ - محطة توليد كهرباء السد العالى

بدأ اقامة السد العالى جنوبى مدينة أسوان عام ١٩٦٠ وبدأ تشغيل محطة توليد كهرباء السد العالى عام ١٩٦٧ ويوجد بها ١٢ وحدة توليد قدرة كل منها ١٧٥ ميجاوات باجمالى قدره ٢١٠٠ ميجاوات كما تبلغ الطاقة الكهربائية المتاحة نحو ٩ مليار كيلوات ساعة سنويا . وتعادل وفرا سنويا فى الوقود نحو ٣٠٦٠ ألف طن مازوت معادل .

٣ - محطة توليد كهرباء أسوان رقم (٢)

فى عام ١٩٨١ تم انشاء محطة توليد أسوان رقم (٢) وتم تشغيلها فى سبتمبر ١٩٨٥ بعدد ٤ وحدات باجمالى قدرة ٢٧٠ ميجاوات للاستفادة من كل المياه المارة من خزان أسوان فى توليد الكهرباء وبذلك تم اضافة طاقة كهربائية متاحة تبلغ نحو ١١ مليار كيلووات ساعة تعادل وفرا فى الوقود نحو ٣٧٤ ألف طن سنويا .

وبذلك تم حتى الآن استغلال أكثر من ٨٠% من الطاقة المائية الممكن توليدها من فـرق المسوب على طول نهر النيل . وفى المستقبل سيتم تباعا انشاء بعض المشروعات الجارى دراستها .

٤ - كهربية القناصر المقامة على النيل

منذ العشرينات تجرى دراسة استغلال السقوط من أسوان الى القاهرة والذى يبلغ نحو ٨٢ مترا لانشاء محطات كهرومائية ذات ضاغط مائى صغير - منها ثلاث محطات يمكن اقامتها على القناطر الرئيسية على النيل وفروعه الرئيسية فى اسنا ونجح حمادى وأسيوط وهى مقامة أساسا لخدمة أغراض الري . ويبلغ متوسط المياه المارة سنويا من قناطر اسنا حوالى ٥٢٤ مليار متر مكعب ومن قناطر نجح حمادى حوالى ٤٦١ مليار متر مكعب ومن أسيوط حوالى ٣٥٨ مليار متر مكعب كما يبلغ السقوط حوالى ٦٠٠ الى ٦٥٠ مترا . ويبين الجدول (٢) القدرات التى يمكن تركيبها على القناطر المقامة فى كل من اسنا ونجح حمادى وأسيوط وبذلك سيتم الحصول على طاقة سنوية تبلغ نحو ١٢٢ مليار ك. و. س وهو ما يعادل وفرا سنويا فى الوقود المستهلك فى المحطات الحرارية بنحو ٤٠٨ ألف طن بترول معادل .

جدول رقم (٢)

القدرة والطاقة الكهربائية المتاحة من كهربية القناطر
المقامة على النيل

القناطر	عدد الوحدات	القدرة الكلية ميغاطوات	الطاقة السنوية المتاحة مليار ك.و.س
اسنا	٧	٨٨ر٢	٥٧٥
نجم حمادى	٥	٥٢ر٥	٣١٩
أسيوط	٥	٥٢ر٥	٣١٧
المجموع	١٧	١٩٣ر٢	١٢١١

٥ - مشروعات المحطات المائية الصغيرة

يشتمل نهر النيل بفروعه المتعددة على رياحات وترع رئيسية وفرعية منتشرة بالوجهين البحرى والقبلى . ومما لا شك فيه أن بعض مآخذ هذه الترع تمثل مساقط مائية صناعية لا مرار تصرفات معينة تحت فروق توازن مختلفة تصلح لتوليد الكهرباء بدرجات متفاوتة . وقد قامت وزارة الكهرباء بالتنسيق مع وزارة الري وأكاديمية البحث العلمى بعمل احصائيات عن بعض المنشآت المائية الحالية والتي يبلغ عددها أكثر من ثلاثين وقد اختار الفريق البحثى احدى عشر موقعا ركزت الدراسة عليها مستعينة بالخبرة الأجنبية من السويد والنمسا . وعلى ضوء نتائج الدراسات الأولية أمكن اختيار أنسب المواقع التى تعطى أكبر طاقة ممكنة نسبيا كبداية لدراسة مشروع توليد الكهرباء عند مآخذ هذه الترع وتلك المواقع هى :

مواقع ذات فروق التوازن بين ٣ الى ٥ متر وهى بالتحديد

١ - قنطرة فرع دمياط

٢ - قنطرة فرع رشيد

٣ - قناطر زفتى

مواقع ذات فرق التوازن ٣ متر فأقل وهي ثمانى مواقع تتمثل فى الآتى :

٤ - قنطرة فم المنصورة

٥ - قنطرة فم الرياح العباسى

٦ - قنطرة فم الرياح الناصرى

٧ - قنطرة فم الرياح المنوفى

٨ - قنطرة القرنين

٩ - قنطرة جمجرة

١٠ - قنطرة فم الرياح التوفيقي

١١ - قنطرة الباجورية

ويبين الجدول (٣) متوسطات فروق التوازن والتصرفات والطاقة المولدة على مستوى عشيرة

أيام على مدار السنة وقد أختير عام ١٩٧٩ كعام نموذجى لجمع البيانات .

جدول رقم (٣)

المتوسط السنوي لفرق التوازن والتصرف والقدرة المتاحة لكل موقع على حدة

القدرة المتاحة كيلو واط	التصرف م ^٣ / ث	فرق التوازن متر	اسم القنطرة
٧٦٤٥	٢٩٣	٣ر١٢	١- قنطرة فرع دمياط:
٩٣٣٠	٢٩٣	٤ر٠٠	بدون الهدار بالهدار *
٦٠٢٥	٢٦٨	٣ر٣٠	٢- قنطرة فرع رشيد
١٠٦٩٠	٢٦٨	٦ر٠٠	بدون الهدار بالهدار
١٧٨٠	٦٠	٣ر٥٠	٣- قنطرة زفتى
٣٤٨٠	٦١	٥ر٠٠	بدون الهدار بالهدار
٦٩١	٧٣ر٥	١ر٣٧	٤- قنطرة المنصورة
١٦٢٥	١٥٠ر٥	١ر٥٣	٥- قنطرة فم الرياح العباسي
٤٥٨	٣١	١ر٧٧	٦- قنطرة فم الرياح الناصري
١٨٩٨	٢٠١	١ر٣٠	٧- قنطرة فم الرياح المنوفى
١٠٥٧	٩٣	١ر٣٢	٨- قنطرة القرنين
١٠٨٩	٦١	٢ر٠٠	٩- قنطرة جمجرة
٢٧٣٢	١٥٦	٢ر٢٥	١٠- قنطرة فم الرياح التوفيقي
٧٠٦	٤٢	١ر٨٤	١١- قنطرة الباجورية

* يقصد بهذا الاستفادة من فرق التوازن بين منسوب خلف الهدار .

المصدر : تقارير هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء - وزارة الكهرباء والطاقة .

كما تم تقييم الدراسات الأولية التي قدمتها إحدى البيوت الاستشارية النمساوية لامكانية تنفيذ المشروعات المقترحة بمحافظة الفيوم وهى محطة العزب وهدارة عدلان على بحر حسن واصف وحجز السكة الحديد وحجز الهباب على بحر وهبى . وقد أثبت التقييم امكانية تنفيذها كمشروعات تجريبية يقتدى بتعميمها فى المواقع الأخرى .

ويتضح مما سبق أن مشروعات استغلال الطاقة الكهرومائية لنهر النيل يمكن أن تحقق وفرا سنويا فى الوقود يبلغ أكثر من ٤٥ مليون طن مازوت معادل منها حوالى ٣٧ مليون طن يمكن توفيره باستخدام المشاريع القائمة فعلا .

الا أن هذه التقديرات السابقة لفرق المنسوب والتصرف وامكانيات توليد الطاقة الكهرومائية لن يمكن تحقيقها بالكامل خلال الأعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ وذلك نتيجة لتأثر مصر كثيرا بموجة الجفاف التى شهدتها القارة الأفريقية . ولقد بدأ ايراد النيل فى التناقص منذ سبعة أعوام حيث كانت كل هذه السنوات ١٩٨٢ / ٨١ - ١٩٨٨ / ٨٧ أقل من المتوسط وقد تدنى هذا الايراد بصورة خطيرة فى العام الماضى ١٩٨٧ / ٨٦ الا أن موجة الجفاف قد انحسرت اعتبارا من يوليو ١٩٨٨ . ولقد أدى هذا الى انخفاض المنسوب فى بحيرة السد نتيجة السحب المستمر لتغطية العجز فى ايراد النيل ولا مكان تعويض النقص فى احتياجاتنا من المياه لأغراض الزراعة والرى والصناعة والاستخدامات المنزلية والتجارية . وقد تناقص هذا المنسوب بصورة خطيرة حيث وصل الى ١٦٣ متر فى نهاية عام ١٩٨٤ ، ١٦٣ متر فى عام ١٩٨٥ ، ١٦١ متر فى عام ١٩٨٦ ، ١٥٧ متر فى نهاية عام ١٩٨٧ وهى تمثل أدنى مناسيب لبحيرة السد العالى منذ أن بدأت فى تخزين المياه فى بحيرة السد فى عام ١٩٦٤ .

وبناءً عليه فانه خلال الأعوام ١٩٨٦ - ١٩٨٨ فان محطات التوليد الكهرومائية (السد العالى وخزان أسوان) لا تعمل بكامل طاقتها التشغيلية نتيجة لنقص ايراد نهر النيل وبالتالى فرق المنسوب (الضاغط المائى) .

وتجدر الإشارة الى أن خزان السد العالى مصمم على أساس أن يتراوح التخزين فى بحيرة السد بين منسوب ١٤٧ متر، ١٢٥ متر صعودا وهبوطا طبقا ليراد نهر النيل وكميات المياه المسحوبة لاحتياجات الزراعة والرى والصناعة ٠٠٠ الخ . وبالنسبة لتوربينات محطة كهرباء السد العالى فقد صممت على أساس تشغيلها بفرق سقوط بين أمام وخلف السد أى ضاغط مائى يتراوح بين ٣٥ - ٧٥ مترا . وتصل كفاءة التشغيل المثلئ لتوربينات السد العالى عند ضاغط مائى نحو ٥٧ مترا أى عند منسوب ١٦٥ مترا لبحيرة السد العالى . ولمراعاة ظروف التشغيل الفنية يجب أن يتوقف دوران توربينات السد العالى اذا ما وصل منسوب البحيرة الى ١٤٧ مترا حيث لا يسمح بالسحب منها وتتعرض التوربينات لظاهرة التكيف أو التفرغ الهوائى حيث تخطط المياه بالهواء مما يعرض الانفاق للخطر . لهذه الأسباب اضطرت وزارة الكهرباء والطاقة الى تعديل خطتها لعام ١٩٨٩/٨٨ لاضافة ١٨٠٠ ميجاوات للشبكة الكهربائية الموحدة فى بداية مارس ١٩٨٩ بدلا من ١٣٥٠ ميجاوات طبقا لتقديرات الخطة الخمسية (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١) لمواجهة العجز المتوقع فى الطاقة الكهرومائية والذي يقدر بحوالى ٨٥٠ ميجاوات حتى يوليو ١٩٨٨ .

من هذا المنطلق كان لا بد من التنويه الى ضرورة ترشيد استخدام المياه والطاقة وذلك لتفادى أزمة موقوفة فى امدادات المياه والطاقة وهما بالطبع من أهم مقومات الحياة الانسانية والانتاجية .

٦ مشروع منخفض القطارة

يقوم المشروع أساسا على فكرة جلب ماء البحر المتوسط بواسطة أنفاق أو قناة مكشوفة الى المنخفض والتحكم فى تدفق هذه المياه خلال التربينات المائية الى قاع المنخفض مستغلين بذلك الطاقة الناتجة من فرق المناسيب بين مياه البحر وقاع المنخفض لادارة التربينات وتوليد الطاقة الكهربائية . ولما كان المنخفض مغلقا من جميع الجهات فسوف تتكون بحيرة كبيرة بداخله حتى يصل منسوبها الى ٦٠ مترا تحت سطح البحر . وعند هذا المنسوب سوف تكون كمية المياه المناسبة من البحر مساوية لمقدار البخر على سطح البحيرة ، وسوف يستغرق ملء البحيرة عشر سنوات .

ويعتمد مشروع منخفض القطارة فى استغلاله على ظاهرتين طبيعيتين هما : الطاقة الناتجة من فرق المناسيب بين مياه البحر والمنخفض والثانية هى الطاقة الشمسية وهى العامل الأكثر تأثيرا فى بخر المياه من سطح بحيرة المنخفض . وخلال الدراسات العديدة السابقة تم تحديد العديد من المسارات لحفر القناة اللازمة لتوصيل مياه البحر المتوسط الى المنخفض وكذلك العديد من نظم التوليد (محطات أساس - محطات ضخ وتخزين - محطات طلمبات عند البحر ومحطات توليد عند المنخفض) . وقد كانت التكلفة الباهظة لحفر القناة اللازمة هى العائق الاقتصادى والفنى فى تنفيذ هذا المشروع . ولقد اتجه التفكير فى أوائل السبعينات الى استخدام التنجيرات النووية النظيفة . ولكن الى اليوم لم تصبح هذه الطريقة مأهونة أو اقتصادية إذ تحتاج الى فترة زمنية طويلة للتنفيذ مما يمثل عبئا ماليا كبيرا .

وطبقا لآخر الدراسات فان تصميم محطة الكهرباء يعتمد على ثمانى وحدات بطاقة اجمالية ١٨٠٠ ميغاوات لانتاج ٤ مليار كيلووات ساعة سنويا خلال ساعات الذروة أو الطوارئ . وبعد عشرين عاما تقل الطاقة الكهربائية المتاحة الى ٢٦ مليار كيلووات ساعة لموازنة التصرف من البحر من سطح البحيرة . ويستغرق تنفيذ مشروع محطة كهرباء منخفض القطارة نحو سبعة سنوات .

وحاليا موجهل تنفيذ مشروع منخفض القطارة لحين التأكد من الآثار الجانبية التى قد تنشأ عن هذا المشروع وخاصة ما يتعلق منها بتأثيره على البيئة والعوامل المناخية والمياه الجوفية فى الصحراء الغربية واحتمالات حدوث شروخ فى قاع المنخفض أو تأثير البحيرة على التربة أو احتمالات حدوث زلازل فى المستقبل . وكل هذه الأمور لم تحسم بعد وبناء عليه فلا ينتظر التفكير فى تنفيذ هذا المشروع خلال هذا القرن .

٧_ مشروعات الضخ والتخزين

هناك بعض المواقع التي يمكن استغلالها عن طريق بناء محطات ضخ وتخزين للمياه لتوليد الطاقة الكهربائية فى أوقات ذروة الأحمال . ويشترط فى هذه المواقع توفر مصدر مائى لخزان سفلى بالقرب من مرتفع جيبلى يمكن انشاء خزان علوى عليه ثم استغلال سقوط المياه فى توليد الطاقة الكهربائية فى ساعات ذروة الأحمال . وقد تم عمل مسح شامل لجمهورية مصر العربية تبين منه توفر الامكانيات المطلوبة فى مواقع سلسلة جبال عتاقة والجلالة البحرية على خليج السويس وجبال المقطم بالقاهرة وجبال نجح حمادى على النيل .

٢٠٢٠١ الطاقة الشمسية

من المعروف أن الطاقة الشمسية كانت ولا تزال هى الركيزة الأساسية لتوفير حاجة الانسان من الطعام والحرارة والوقود . وفى هذا الصدد يمكننا التمييز بين الطاقة الشمسية المباشرة الناجمة عن امتصاص أشعة الشمس مباشرة ، وبين الطاقة الشمسية غير المباشرة كطاقة الرياح الناجمة عن اختلاف تأثر الهواء الجوى بحرارة الشمس فى مناطق العالم المختلفة وطاقة الكتلة الحيوية الناتجة عن عمليات التمثيل الضوئى فى النبات وطاقة الحرارة الجوفية للأرض وغيرها .

ولقد حظيت الطاقة الشمسية بالاهتمام العالمى والمحلى نظرا للمميزات التى تتمتع بها مثل توفرها فى معظم دول العالم التى تقع فى الحزام الشمسى للأرض وهى طاقة لا تنضب بسبب استمرار تجدد هيا بمشيئة الله ، كما أنها مأمونة المصدر ولا يمكن احتكارها . بالإضافة الى أنها طاقة نظيفة لا ييؤدى استخدامها الى تلوث للبيئة المحيطة . الا أن استخدام الطاقة الشمسية لا يخلو من العيوب والسلبات فهى طاقة متقطعة وغير مستمرة فى أغلب الأحوال . ويتوقف وضع الشمس الظاهرى لكل منطقة على عوامل كثيرة مثل الموقع الجغرافى والزمن - فصول السنة - العوامل الجوية ودرجة شفافية الهواء الجوى وحالته من حيث تواجد السحب والأتربة العالقة وبخار الماء والغازات المختلفة والتى لها تأثير كبير على مسار الأشعة الشمسية وكميتها المفقودة . فمثلا بالنسبة للطاقة الشمسية المباشرة ينقطع ضوء

الشمس ليلا ويقل الى حدود غير اقتصادية عندما تكثر السحب أو تهب العواصف والأثرية أو عند نزول المطر . ومن عيوبها أيضا أنها طاقة ذات تركيز منخفض مما يستدعى توفير معدات ضخمة لامتصاصها أو تحويلها الى طاقة مفيدة (كالحرارة أو الكهرباء) . كذلك فان كفاءة امتصاصها وتحويلها منخفضة فهي بالنسبة لتنظيم الطاقة الشمسية المباشرة تتراوح بين ١٠ - ١٥ % .

وقد استخدم العلماء تكنولوجيات وطرق مختلفة لاستغلال الطاقة الشمسية اما بامتصاص الطاقة الحرارية الكامنة فيها باستخدام نظم ومعدات مناسبة لتجميع هذه الطاقة وامتصاصها أو بتحويل الاشعاعات الكهرومغناطيسية المكونة لها الى طاقة كهربائية مباشرة أو باستخدام طاقة الحركة أو الطاقة الحرارية أو طاقة الجاذبية الناجمة بطريقة غير مباشرة عن الطاقة الشمسية أو الأجرام الأخرى .

وتمتاز مصر بمناخها المشمس طوال أيام السنة حيث تقع مصر جغرافيا بين خطى عرض ٢٢° و ٣٢° شمالا في منطقة الحزام الشمسي . ويبلغ المعدل السنوي للطاقة الشمسية المستقبلية حوالي ٥٧٢ كيلوات ساعة لكل متر مربع يوميا . ويبلغ المكون المباشر من أشعة الشمس حوالي ٨٨ : ١٥ % من اجمالي الاشعاع في اليوم الصافي . كما تتراوح الساعات المشمسة في اليوم الصافي بين ٩ و ١١ ساعة يوميا . كما أن المناطق الجنوبية من مصر تتمتع بساعتين الى ثلاث ساعات من سطوع الشمس أكثر من المناطق الشمالية . ولا يزيد متوسط عدد الأيام الغائمة عن حوالي ٣٠ يوما في السنة . وتبلغ نسبة الاشعاع المشتتة الى الأشعة الكلية من ٢٥ % الى ٤٥ % في الخماسين والأيام التي تظهر فيها سحب كثيفة خلال فصل الشتاء . وتصل من ٢٠ الى ٣٠ % فقط في الأيام الأخرى خلال ساعات النهار .

وعلى سبيل المثال يوضح الجدول (٤) المتوسط السنوي لكمية الطاقة الشمسية الساقطة على المتر المربع في جمهورية مصر العربية .

جدول رقم (٤)

المتوسط السنوي لكمية الطاقة الشمسية لكل متر مربع في ج م م ° ع

الفصل	الشهر	كمية الطاقة الشمسية كيلووات ساعة / م ^٢ في اليوم
الشتاء	ديسمبر	٣٩٢
	يناير	٤٠٤
	فبراير	٤٨٤
الربيع	مارس	٥٩٧
	أبريل	٦٧٠
	مايو	٧٤١
الصيف	يونيو	٧٤٤
	يوليو	٧٤١
	أغسطس	٦٩٦
الخريف	سبتمبر	٦١٦
	أكتوبر	٥٨٤
	نوفمبر	٤٠١

المصدر : من واقع تقارير المعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية - مرصد حلوان .

وعلى هذا الأساس فان مصر تعتبر من أصح مناطق العالم لاستغلال الطاقة الشمسية فى كثير من المجالات . ومن أهم الطرق الحرارية لاستغلال الطاقة الشمسية ما يلى :

— تسخين المياه للأغراض المنزلية والصناعية

— تجفيف المنتجات الزراعية

— تقطير المياه المالحة فى المناطق النائية

— تشغيل مخازن التبريد وتكييف الهواء

— طهى الطعام

ويعتبر التسخين الشمسى للمياه أو الهواء لدرجات حرارة أقل من ١٠٠°م من أحسن الطرق للاستفادة من الطاقة الشمسية اقتصاديا وتعتبر منافسا حقيقيا واقتصاديا للوسائل الأخرى المستخدمة فى هذه المجالات خاصة بعد أن تم تطوير جهاز الامتصاص الشمسى بالاضافة الى استخدام التخزين الحرارى للاستخدام فى غير أوقات سطوع الشمس مما أدى الى زيادة كفاءة تحويل الطاقة الشمسية الى طاقة حرارية فى هذه الأجهزة .

ويوضح الجدول (٥) مقارنة اقتصادية بين نظم تسخين المياه للأغراض المنزلية .

من المقارنة السابقة فانه يظهر جليا أن سخان المياه الشمسى يتفوق اقتصاديا على نظم التسخين الأخرى (الكهريا والبوتاجاز) بالاضافة الى ميزاته من حيث عدم تلوث البيئة وانعدام الخطورة الناتجة من ناتج العادم فى سخانات البوتاجاز . فمع تعميم استخدامه فى المدن أو القرى فانه سوف يعود بالفائدة على الدولة وهى المسئولة عن توفير الطاقة وعلى الأفراد من حيث الوفرة فى التكلفة السنوية .

جدول رقم (٥)

مقارنة اقتصادية بين نظم تسخين المياه للأغراض المنزلية

ملاحظات	نظام شمسي	نظام البوتاجاز	نظام الكهرباء	بيان
	١٦٠	١٦٠	١٦٠	* كمية المياه المسخنة يوميا (لتر)
* يعمل طوال السنة ٣٦٠ يوميا	* ٥٧٦٠٠	٣٣٦٠٠	٣٣٦٠٠	* كمية المياه السنوية (لتر)
	٧٠٠	٣٢٥	٢٠٠	* تكاليف الانشاء (جنيها)
				* التكلفة السنوية (جنيها)
	٥١,٦٧	٦١,١٥	١٥٥	مدعم
	٠٠,٠٠	١٤٢,٠٠	٢٦٠	غير مدعم
				* تكلفة تسخين ١٠٠٠ لتر
	٠,٩٠	١,٨٢	٤,٦١	مدعم
	٠٠,٠٠	٤,٢٣	٧,٧٤	غير مدعم
				* الوفر السنوي
	٠٠,٠٠	٩,٤٨	١٠٣,٣٣	مدعم
	٠٠,٠٠	١٤٠,٣٣	٢٠٨,٣٣	غير مدعم

المصدر : د . ابراهيم احمد صقر " سخان المياه الشمسي : استخدامه - اقتصادياته - اثره الاجتماعي في المناطق الريفية " مؤتمر مستقبل الطاقة المتجددة ودورها في التنمية ، القاهرة ، ٢١-٢٤ مارس ١٩٨٧ .

أما استغلال الطاقة الشمسية وتحويلها الى طاقة كهربية فيتم باستخدام الخلايا الشمسية (الكهروضوئية - الفوتوفولتية) (*) "Photo-voltaic PV" في المجالات التالية :

- تشغيل طلمبات لرفع المياه من الآبار في المناطق النائية

- الاتصالات السلكية واللاسلكية

- الأقمار الصناعية وفنارات ارشاد السفن

- تشغيل مخازن التبريد

- انارة التجمعات السكنية والعمرانية في المناطق النائية

وقد تمت بالفعل خطوات فعالة نحو استغلال الطاقة الشمسية في مصر من خلال العديد من الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها في هذا المجال مع كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية والسوق الأوروبية المشتركة .

ومن المتوقع أن يمثل تسخين المياه للأغراض المنزلية والعمليات الصناعية باستخدام الطاقة الشمسية الاسهام الرئيسى في توفير الطاقة المتجددة لتوفر حوالى ١ مليون طن بترول مكافئ عام ٢٠٠٠ وما يربو على ١٥ مليون طن بترول مكافئ عام ٢٠٠٥ .

كذلك ينتظر أن يصل الوفرة من تطبيقات الخلايا الشمسية الفوتوفولتية لانارة المناطق النائية وضح وتحلية المياه الى حوالى ٤٠ ألف طن بترول معادل سنويا عام ٢٠٠٥ بسعة مركبة اجمالية تصل الى ٦٠ ميجاوات عام ٢٠٠٥ .

(*) فوتوفولتية من فوتو بمعنى ضوء وفولت بمعنى جهد كهربى أى تحويل الضوء الى جهد كهربى .

٣٠٢٠١ طاقة الرياح

تعتبر طاقة الرياح من الطاقات المتجددة التي لا تسبب تلوثاً للبيئة المحيطة وهي مشتقة من الطاقة الشمسية . وتنشأ الرياح بفعل التسخين المتفاوت بواسطة أشعة الشمس . فارتفاع درجة حرارة سطح الأرض حول خط الاستواء طوال العام عنه في منطقة القطبين وتغير درجة الحرارة ليلاً ونهاراً والتغير في درجة الحرارة بين سطح مياه المحيطات والبحيرات وبين اليابسة - كل ذلك مع دوران الكرة الأرضية يتسبب في نشوء الرياح على سطح الأرض . ومنشأ هذا تغير كثافة الهواء الجوي تبعاً لدرجة حرارته ومن ثم انتقاله من مكان لآخر .

ولاستغلال طاقة الرياح فإنه توضع توربينات هوائية متعددة الريش في مسار الريح وعند اصطدام الهواء بهذه الريش تقوم التوربينة بالدوران . ويتم نقل طاقة الحركة من محور الريش إلى مضخات رفع المياه أو إلى مولدات كهربائية عن طريق صندوق التروس . وتوليد الطاقة الكهربائية يمكن ربطها بشبكات التوزيع أو استخدامها لتغذية أي مجتمعات نائية كمحطات تحلية المياه أو ضخ المياه أو إضاءة القرى البعيدة عن الشبكة الكهربائية .

ونظراً إلى أن طاقة الرياح متغيرة طوال الوقت فإنه من الضروري في حالة الأنظمة المستقلة والبعيدة عن الشبكة من تواجد وسيلة لتخزين الطاقة المولدة في حالة زيادتها عن الطاقة المطلوبة للحمل المغذى لاستخدامها في حالات انخفاض سرعة الرياح . لذلك فإنه يتم استخدام مجموعات من البطاريات وأجهزة تحكمها للقيام بهذا الغرض .

وقد كان قدماء المصريين أول من استخدم طاقة الرياح من حوالي خمسة آلاف سنة وذلك لضخ المياه وطحن الحبوب وتسيير السفن الشراعية في نهر النيل . وفي العصر الحديث بعد ثورة ١٩٥٢ بدأت هيئة تعمير الصحارى آنذاك بالاشتراك مع المصانع الحربية بحلوان في إنتاج وتسويق مضخات الرياح وذلك لتستخدم بواسطة البدو لضخ المياه الجوفية من الآبار الرومانية المنتشرة في منطقة الساحل الشمالى ، إلا أن برنامج استغلال طاقة الرياح لم يستمر طويلاً لعدة أسباب أهمها :

- احتياج هذه المضخات للصيانة والاصلاح . ولم تكن هذه الامكانيات متوفرة منذ أكثر من ثلاثين عاما .
- كانت مضخات الرياح تعمل بدون أى نوع من التحكم وبذلك كانت تعمل أكثر من الوقت اللازم مما تسبب فى انتاج مياه عكرة مالحة .

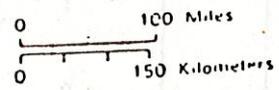
- توفر المضخات التى تعمل بماكينات الديزل وكانت أسعار الوقود رخيصة مما شجع البستانيين المقيمين فى المناطق الساحلية على استخدامها وتفضيلها على مضخات الرياح .

ولكن خلال العشر سنوات الأخيرة تم تطوير التكنولوجيا العالمية فى مجال استغلال طاقة الرياح وخاصة فى دول أوروبا الغربية وفى مقدمتها الدانمارك وهولندا وكذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية . وبالطبع فانه من الممكن نقل هذه التكنولوجيات الى مصر لاستغلال طاقة الرياح المتاحة وذلك لتوفير الوقود التقليدى (البترول ومشتقاته - الغاز الطبيعى - الفحم ٠٠٠ الخ) ولتنمية المناطق النائية وتوفير المزيد من الطاقة اللازمة لبرامج التنمية .

وقد قامت وزارة الكهرباء والطاقة بدراسة وتقييم مصادر طاقة الرياح فى مصر . حيث قامت منذ عام ١٩٧٢ بالتعاون مع جامعة أوكلاهوما فى عمل حصر شامل لهذه المصادر كما هو موضح فى الخريطة رقم (١) وتم فى السنوات الأخيرة تركيب أجهزة دقيقة لقياس سرعات الرياح واتجاهاتها لاختيار أنسب المواقع لمشروعات استغلال طاقة الرياح .

وقد أثبتت هذه النتائج والدراسات توافر طاقة الرياح اللازمة لاستخدام التطبيقات المختلفة على كل من الساحل الشمالى وساحل البحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء ومنطقة العوينات كما هو مبين على الخريطة رقم (٢) .

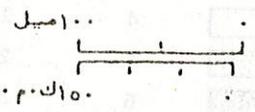
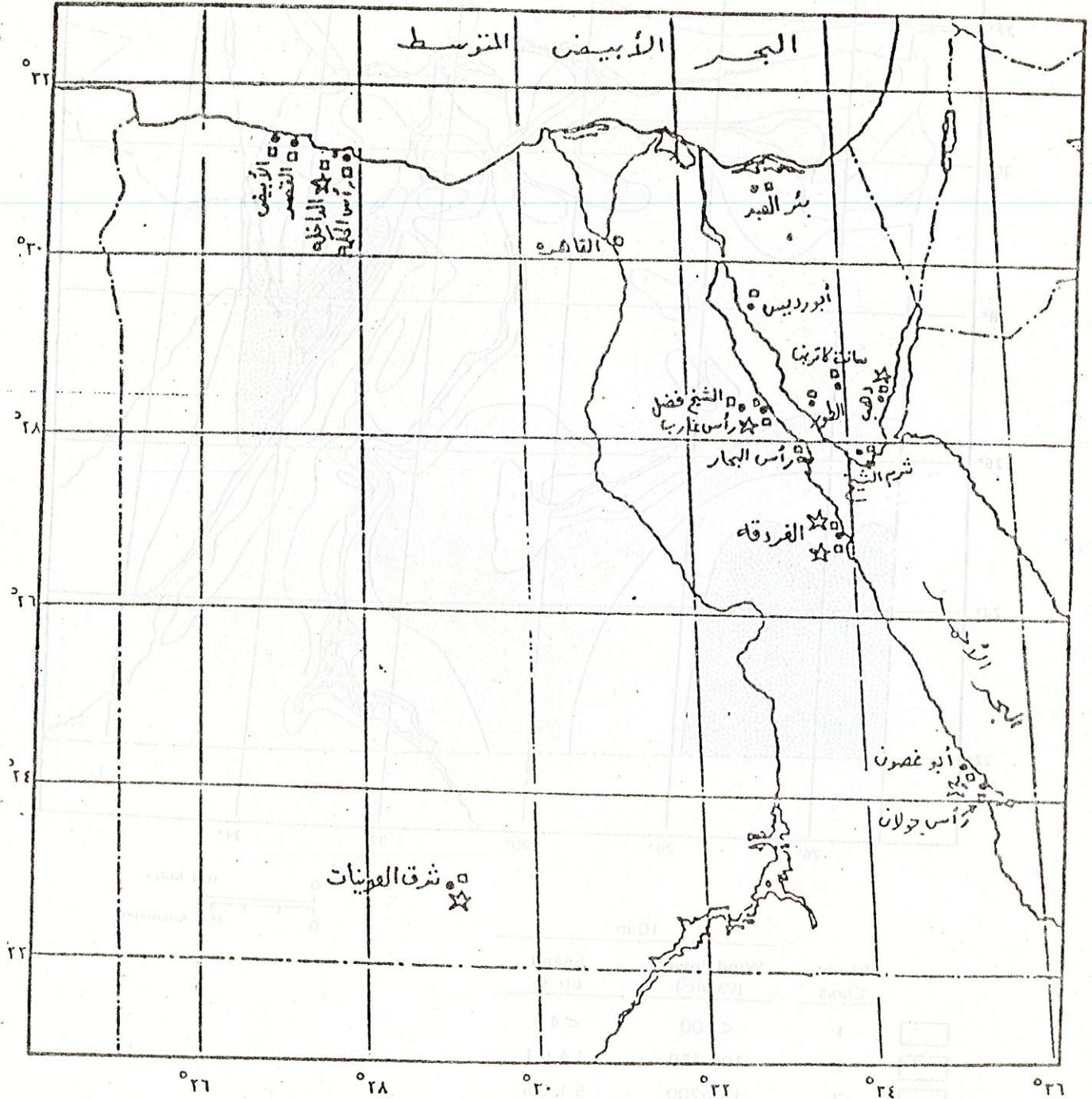
وعلى ضوء هذه النتائج قامت الوزارة بعمل خطة للبدأ فى استغلال طاقة الرياح وتقرر البدء فى عدة مشروعات تجريبية لتوليد الكهرباء وضخ وتحلية المياه وصناعة الثلج كما هو موضح فى مشروعات استغلال طاقة الرياح المبينة فى الجدول رقم (٦) . ومن المتوقع أن تصل سعة التركيب الى نحو ٣٦٠ ميغاوات قائم عام ٢٠٠٥ كما هو معلن فى استراتيجية وزارة الكهرباء والطاقة ، وإذا ما تحقق برنامج استصلاح الأراضى فى شرق العوينات فان الوفرة السنوى للطاقة سوف يصل الى ١٥٩ ألف طن بترول مكافئ سنويا .



	10 m	
Power Class	Wind Power (W/m ²)	Speed (m. s)
	< 100	< 4.4
	100-150	4.4-5.1
	150-200	5.1-5.6
	200-250	5.6-6.0
	250-300	6.0-6.4
	300-400	6.4-7.0
	400-1000	7.0-9.4

Annual Average Wind Power Estimates for Areas of Egypt

خريطة رقم (١) خريطة مصادر الرياح بجمهورية مصر العربية



□ وحدة قياس طاقة الرياح
☆ مشروع لاستغلال طاقة الرياح

خريطة رقم (٢) خريطة توضيحية لمواقع النشاطات في مجال طاقة الرياح

٤٠٢٠١ الطاقة الحيوية (الكتلة الحية والغاز الحيوى) - وقود الفضلات

تتوافر المخلفات الحيوانية والنباتية فى مصر بكميات كبيرة ، وما تزال تمثل مصدرا هاماً للطاقة فى الريف المصرى ، حيث يستخدم حطب القطن وفضلات الماشية وغيرها من المخلفات الزراعية فى أغراض الطهى والتسخين . وقد ازداد الاهتمام فى السنوات الأخيرة باستخدام الغازات القابلة للاشتعال التى تنتج عن التخمر اللاهوائى للمخلفات العضوية (الغاز الحيوى - البيوجاز Biogas) كمصدر للطاقة وخاصة فى الريف .

ومن المعروف أن تعداد السكان فى مصر فى المناطق الريفية يبلغ حوالى ٦٠٪ من اجمالى مجموع السكان حيث يتم استهلاك حوالى ٣٠٪ من الطاقة المستخدمة فى صورة حرق المخلفات الحيوانية والنباتية للأغراض المختلفة . وبإدخال تكنولوجيا انتاج الغاز الحيوى من هذه المخلفات تتحقق فائدتين بحصول الفلاح على الطاقة المطلوبة بالإضافة الى السماد الذى يتبقى بعد ذلك ، وقد تطورت تكنولوجيا انتاج الغاز الحيوى وأصبحت من البساطة والكفاءة بحيث يمكن إقامة وحداتها على مستوى المنزل الريفى .

وقد أظهرت الدراسات العديد من المزايا الاقتصادية والاجتماعية لاستخدام البيوجاز فى الريف فهو وسيلة أكثر تطورا لتوليد الطاقة الحرارية فى الريف بدلا من حرق الأحطاب والروث الجاف فى أفران مقللة ذات كفاءة احتراق لا تتجاوز ٥ - ١٠٪ من الطاقة الكامنة فى هذه المخلفات . وقد تبين أنه باستخدام البيوجاز يمكن رفع الكفاءة الحرارية للمخلفات الحيوانية والزراعية والقمامة الى نحو ٣٥ - ٤٥ مثل الطاقة الصافية المستفادة بها باستخدام الطرق التقليدية . كذلك يساهم استخدام البيوجاز فى حماية البيئة من التلوث والمحافظة على صحة الانسان مما يساعد على تطوير نمط الحياة فى الريف المصرى . ومن ناحية أخرى فان دورة الغاز الحيوى تؤدى الى توفير مصادر جديدة لعلف الحيوان والسماد العضوى ، اذ أن مرور المخلفات بهذه الدورة من شأنه أن يبقى على العناصر السمادية وجزء كبير من المواد العضوية فى هذه المخلفات ، بالإضافة الى أنه يقضى على أغلب (٩٠-٩٥٪) ما تحويده من جراثيم وميكروبات ومسببات لآفات المحاصيل ، مما يجعل من هذه المخلفات سمادا عالى الجودة ، ومن ثم فان استخدام هذه المخلفات فى وحدات انتاج الغاز الحيوى يجمع بين البساطة والكفاءة المرتفعة لاستخدام المواد .

والى جانب ما ذكر من فوائد البيوجاز فان تعميم تكنولوجيا البيوجاز فى مصر على صورتها البسيطة والرخيصة على مستوى الفلاح ومزارع الدواجن ومحطات تسمين الماشية ومحطات المجارى ومقالب القمامة بالمدن سيحقق الاستغلال الذاتى والأمثل لكل من الطاقة والسماذ . فأنظمة البيوجاز يمكنها أن تعيد التوازن البيئى فى الأراضى الزراعية حيث يعود جزء مما يخرج من التربة إليها مرة أخرى باستخدام أنظمة البيوجاز . وفى هذا الصدد تجدر الإشارة الى انتشار إنتاج البيوجاز من مخلفات المجارى والقمامة فى البلدان المتقدمة خاصة أوروبا وأمريكا فى السنوات الخمسين الأخيرة . كما بدأت البلاد النامية وفى مقدمتها الهند والصين فى تنفيذ برامج قومية طموحة لاستخدام البيوجاز على مستوى المنزل لامداد الأسرة بالطاقة والسماذ العضوى بالإضافة الى محطات البيوجاز ذات الأحجام الكبيرة لامداد قطاعات الإنتاج والخدمات بمصدر طاقة غير تقليدى بديلا عن البترول وإنتاج الأسمدة العضوية لتقليل الاعتماد على الأسمدة الكيماوية بتكاليف قليلة وتكنولوجيا بسيطة .

وفى مصر بدأ استخدام تكنولوجيا البيوجاز فى الريف منذ عام ١٩٨٠ وتشير الدراسات المبدئية الى امكان انشاء حوالى أربعة ملايين وحدة بيوجاز فى مصر حتى عام ٢٠٠٥ (منها حوالى ٢٥٠ ألف وحدة عائلية فى المناطق الريفية ، ١٥٠ ألف وحدة فى المناطق المستصلحة حديثا) ومن ثم يمكن توفير ٢٨٠ ألف طن بترول مكافئ سنويا . وقد بنيت هذه التقديرات على أساس توزيع الأرض المنزرعة وتوافر المواد الخام من المخلفات النباتية والحيوانية والبشرية والتي يقدر أن تتزايد باستمرار مع التوسع الأفقى فى رقعة الأرض الزراعية واستصلاح الأراضى وتنمية الثروة الحيوانية والزيادة السكانية المضطربة (معدلات الزيادة السكانية فى مصر الآن حوالى ٨ ٪) . ومن المقدر زيادة حجم الاسهام الحالى من المخلفات والذي يبلغ حوالى ٥ مليون طن مترى الى حوالى ٨ مليون طن فى السنة ، مما يتيح توليد طاقة تعادل وفرا يقدر بحوالى ٥٤٠ دولار/طن مترى ، كذلك فان هذه الزيادة فى المخلفات ستؤدى الى

زيادة الانتاج السنوى من السماد البلدى من حوالى ١٠٧ مليون متر مكعب الى حوالى ٣٠٠ متر مكعب تكفى لتغطية العجز الحالى وهو ١٢٠ مليون طن فى العام ، وهو يعادل وفرا يقدر بحوالى ٨٠ دولار / طن مترى . يضاف الى ذلك بعض الفوائد الجانبية الهامة الأخرى مثل زيادة المخلفات الزراعية المستخدمة كعلف لتغذية الحيوان من حوالى ٧ مليون طن مترى فى السنة الى حوالى ٩٣ مليون طن مترى فى السنة وهو ما يسمح بزيادة تربية حوالى ٣٠ مليون رأس من الماشية تنتج حوالى ٣٠٠ ألف طن من اللحوم بسعر السوق البالغ حوالى ٧٥٠ دولار / طن .

هذا وتبذل حاليا الجهود لاستخدام المخلفات الصلبة بالمدن لانتاج الأسمدة والطاقة وبذلك يمكن أن تساهم تكنولوجيات استغلال الغاز الحيوى بصورة فعالة فى موازنة مصادر الطاقة المتجددة .

٥٠٢٠١ طاقة الحرارة الجوفية (طاقة حرارة باطن الأرض)

تعتبر مصادر الطاقة الحرارية الناتجة من باطن الأرض محدودة جدا فى مصر . وليست هناك دلائل حاليا على وجود مصادر جوفية تزيد درجة حرارتها عن ٢٠٠°م ، ، ولكن التوقعات تشير الى امكان اكتشاف مصادر جوفية للطاقة تبلغ درجة حرارتها ١٥٠°م ليتسنى الاستفادة منها بنفـس التكنولوجيا التقليدية لتوليد الكهرباء .

ولقد تم اجراء عدة قياسات جيوكيميائية لتدفقات الحرارة الجوفية حيث أمكن التحديد المبدئى

لامكانات الافادة من طاقة الحرارة الجوفية فى مصر على النحو التالى :

- فى منطقة العيون الساخنة على الجانبين الشرقى والغربى لخايج السويس وفى عدد من الواحات وأعلى درجة حرارة تم التوصل اليها هى ٧٥°م فى منطقة حمام فرعون .
- فى المنطقة المحيطة بوادى غدير وتمتد فى حزام طوله ٣٠ كيلومترا على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، ويبلغ التدفق الحرارى فيها أربعة أضعاف الدرجة الطبيعية .
- فى بعض مناطق الآبار العميقة بواحات الصحراء الغربية بالقرب من كل من الخارجة والداخلية والفرافرة وأيضا بالقرب من القصير على البحر الأحمر .

- فى منطقة حلوان حيث توجد العينون المعدنية الساخنة •
- فى منطقة شرق القاهرة على جانبى طريق القاهرة / السويس •
- فى منطقة أسوان حيث يعتقد أن القشرة الأرضية رقيقة •
- فى منطقة القطراني بالقرب من الفيوم حيث تشير الدلائل الى وجود نشاط مائى حرارى •
- فى شرق منطقة العوينات فى الجنوب الغربى من مصر •

٦٠٢٠١ الطاقة النووية

ان خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستلزم توفير حد أدنى من الطاقة بأنواعها المختلفة لتحقيق معدل نمو متوازن • وقد بينت الدراسات التى جرت وتجرى منذ أوائل السبعينات والسنى يتم تقويمها باستمرار تبعاً للتغير فى الظروف المحلية والعالمية أن مصر ستواجه مشكلة حقيقية فى توفير احتياجاتها من الطاقة اذا لم تلجأ الى تنوع مصادرها والاستفادة من كل تكنولوجيا متوفرة فى هذا المجال مع التركيز على استغلال المصادر المحلية الى أقصى قدر مستطاع • وهناك القول بأن الطاقة الشمسية ستغضى قدراً من احتياجاتنا من الطاقة فى المستقبل • وهذا صحيح بالنسبة لأغراض التسخين والتدفئة • أما انتاج الكهرباء من الشمس فما زالت فى مراحل البحث والتطوير ولا يمكن الحديث عنها كمصدر كبير لانتاج الطاقة الكهربائية سواء الآن أو فى المستقبل المنظور • وما يسرى على الطاقة الشمسية ينطبق على كثير من مصادر الطاقة الأخرى الجديدة والمتجددة التى ما زالت فى مرحلة البحث والتطوير مثل طاقة الرياح وأمواج البحر والمد والجزر وطاقة الاندماج النووى وغير ذلك •

وكان واضحاً من كل الخطط التى وضعتها الأجهزة المتخصصة فى وزارة الكهرباء منذ بدايات السبعينات وكذلك نتائج دراسات الهيئات الدولية وبيوت الخبرة العالمية أن الطاقة النووية هى البديل المؤكد والعملى الذى يمكن الاعتماد عليه فى توفير جزء من الاحتياجات المتزايدة من الطاقة الكهربائية وذلك حتى يمكن الاقلال من الاعتماد على البترول والغاز الطبيعى لانتاج الكهرباء ، خاصة بعد ما أعلنه خبراء البترول فى عام ١٩٨٨ عن احتمال نضوب مصادره خلال ثلاثة عشر عاماً من الآن •

- الا أن تأخر تنفيذ البرنامج النووى فى مصر لمدة تزيد عن عشر سنوات كان لأسباب عديدة من أهمها :
- ضرورة التأكد من الجدوى الاقتصادية والاجتماعية واعادة تقييم الآثار البيئية لاستخدام الطاقة النووية فى توليد الكهرباء وعلى وجه الخصوص فى ظروف دولة نامية مثل مصر . وقد حظى موضوع إنتاج الطاقة الكهربائية فى المفاعلات النووية اهتمام بالغ على الصعيد العالمى والمحلى لتوفير ضمانات الأمن والأمان اللازم توافرها لضمان الاستخدام الأمثل للبديل النووى خاصة بعد تعدد حوادث المحطات النووية . وقد كان من أهمها وأخطرها حادث مفاعل تشيرنوبل السوفيتى فى أواخر أبريل عام ١٩٨٦ والذى أدى الى حدوث تسرب اشعاعى امتد أثره على تلوث البيئة (الهواء - المياه - التربة - الصحة العامة - الغذاء - الثروة الحيوانية والداجنة ٠٠٠ الخ) لمسافات مترامية . وكان سبب الحادث انصهار قلب أحد المفاعلات النووية فى محطة كييف بجمهورية أوكرانيا فى الاتحاد السوفيتى وما صاحب ذلك من حرائق وانفجارات أدت الى تسرب ضخم للمواد المشعة التى حملتها الرياح متجهة ناحية الشمال ثم الجنوب . وهذا الحادث ليس الأول من نوعه فقد وقع حادث شبيهه فى المملكة المتحدة فى عام ١٩٥٧ وكذلك حادث مفاعل ثرى مايلزايلاىند فى بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٩ . وقد كان لهذه الحوادث تأثيرا واضحا على اتخاذ القرار كدخول مصر مجال استغلال الطاقة النووية فى توليد الكهرباء وذلك نتيجة للمحاذير والتحفظات المثارة خاصة وأن الحوادث المعلنة وقعت فى دول صناعية متقدمة . وقد بات من المتعارف عليه أن وقوع حادث نووية أمر محتمل وأن الأمان النووى التام أمر مستحيل من الناحية العلمية والعملية .
 - ضرورة ضمان استيعاب التكنولوجيا النووية التى أصبحت مكونا أساسيا فى منظومة تكنولوجيا العصر الحديث مع ضرورة تدعيم القدرات الفنية والإدارية وكذلك توفير الكوادر العلمية والفنية والمهنية الوطنية لضمان استمرارية البرنامج النووى المصرى وامكانية التنفيذ الكفء والتشغيل الآمن للمحطات النووية .
 - ضرورة ضمان امكانية تمويل استثمارات مشروعات البرنامج النووى المصرى والامداد بالوقود النووى بحيث لا يمثل ذلك عبئا على الاقتصاد القومى وميزان المدفوعات أو عبئا على امكانيات تطوير بدائل

الطاقة الأخرى أو يؤدى الى نوع من التبعية والاعتماد على الغير فى أحد أهم المجالات الاستراتيجية التى يتوقف عليها المسار الاقتصادى والأمنى للبلاد .

ونظرا لأهمية استغلال الطاقة النووية فى مصر فى توليد الطاقة الكهربائية فان وزارة الكهرباء والطاقة وضعت فى استراتيجيتها حتى عام ٢٠٠٠ انشاء وحدتين فى المحطة النووية بالضبعة ذات قدرة مركبة اجمالية تبلغ ٦٠٠ ميجاوات لتساهم بحوالى ٤ر٤٪ من اجمالى الطاقة الكهربائية المتوقع توليدها عام ٢٠٠٠ .

ويعتبر اليورانيوم هو الوقود النووى الأساسى المستخدم فى المفاعلات النووية التجارية حالياً ويلعب الثوريوم دورا ثانويا ، لأنه يستخدم بكميات أقل فى المفاعلات الحالية التى تستخدم فى توليد الطاقة . وينتظر أن يلعب الثوريوم دورا أكبر فى المستقبل .

ان استخدام الطاقة النووية فى توليد الكهرباء مستقبلا فى مصر يستوجب وضع استراتيجية قومية لتكثيف أعمال البحث والتقيب عن خامات يورانيوم محلية واستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية ودراسة أفضل الطرق لاستخراج هذه المواد النووية . وجدير بالذكر أن السوق العالمى لخام اليورانيوم فيه وفرة كبيرة مما أدى الى انخفاض أسعار خام اليورانيوم ، الا أنه من الأهمية بمكان تأمين البرنامج النووى القومى بتوفير الوقود اللازم له على المدى البعيد من الخامات المحلية بالإضافة الى امكانيات الشراء من السوق العالمى وذلك لتجنب الوقوع تحت ضغط الاحتكارات العالمية وتحكم الدول المنتجة للوقود النووى فى عمليات البيع وتبعية ذلك لاتجاهات السياسة العالمية .

ولا يوجد فى الوقت الحاضر تأكيد عن وجود احتياطي اقتصادى لعنصر اليورانيوم الخام فى صحارى جمهورية مصر العربية ، وقد أجريت عدة دراسات جيولوجية منذ عام ١٩٦٦ فى بعض مناطق وسط الصحراء الشرقية أوضحت أن كمية اليورانيوم الموجودة ضئيلة واستغلالها غير اقتصادى . الا أن عمليات المسح الجوى فوق صحارى البلاد قد أثبتت وجود حوالى سبعة آلاف موقع مشع ، وقد أجريت

عمليات المسح والاستكشافات الأرضية على بعض هذه المواقع والنتائج مبشرة الا أنها لا تزال قيد الدراسة والبحث . ولم تدخل مصر بعد مرحلة الانتاج اللازم لتغطية أى جزء من احتياجات البرنامج القومى للمحطات النووية والذي تبلغ احتياجاته حوالى ٢٥ ألف طن يورانيوم حتى عام ٢٠٠٥ لذلك فان محطات توليد الكهرباء النووية المقرر انشاؤها فى مصر حتى عام ٢٠٠٥ سوف تعتمد على الوقود النووى المستورد من الدول المصدرة لهذه العناصر الى أن تتمكن مصر من تطوير مواردها الذاتية من الوقود النووى .

مصادر اليورانيوم فى مصر

اذا أردنا التعرف على مصادر اليورانيوم فى مصر فيجب الأخذ فى الاعتبار المؤشرات التى تتصل بطبيعة تكوين اليورانيوم فى مصر وأهمها :

طبيعة مصر الجيولوجية وذلك من ناحية تصور دقيق لتوزيع الأنواع المختلفة من الصخور فى ج 'م' ع' والتراكيب التى تحتوى عليها . وبصفة عامة فان الصخور النارية والمتحولة تظهر فى الجزء الشرقى من الصحراء الشرقية وفى جنوب سيناء فى حين تظهر الصخور الرسوبية فى معظم الأجزاء الباقية . وتتواجد الرواسب السطحية على السواحل والدلتا والوديان والمنخفضات . ويتواجد حزام من رواسب الغوسفات والصخور الغوسفاتية فى الصحراء الغربية ووادى النيل والصحراء الشرقية .

الارتباط بين توزيع اليورانيوم والظواهر الجيولوجية فى كل نوع من أنواع رواسب اليورانيوم وتطبيق ذلك على طبيعة مصر الجيولوجية وتوزيع الأنواع المختلفة من الصخور .

وفيما يلى ملخصاً لمصادر اليورانيوم حسب نوعية الصخور الحاملة له وذلك طبقاً لنتائج الدراسات السابقة والبيانات والاحصائيات التى قامت باعدادها هيئة المواد النووية التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة أو الجهات الأخرى التى تقوم بدراسات جيولوجية فى الصحارى المصرية (على سبيل المثال وليست الحصر : مركز الاستشعار من البعد / أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - هيئة المساحة الجيولوجية / وزارة الصناعة) .

١ - اليورانيوم فى صخور الجرانيت :

من أهم الصخور الحاملة لليورانيوم Host rocks والتى تحتوى على تمعدنات لليورانيوم هى صخور الجرانيت وبصفة خاصة ما يسمى بالجرانيت الوردى . وبمقارنة الظروف التى تكون فيها هذا النوع من الجرانيت فى مصر والظواهر التركيبية والجيوكيميائية له بظروف أنواع الجرانيت الحامل لليورانيوم

فى جهات مختلفة من العالم وبالأخص فى فرنسا فانه يمكن القول أن احتمالات اكتشاف خامات اليورانيوم فى الجرانيت الوردى كبيرة .

ومن أهم مناطق تواجد اليورانيوم فى صخور الجرانيت منطقة المسيكات والعريضية بالصحرى الشرقية وتقع هذه المنطقة فى الحزام الجرانيتى الواقع بين منتصف طريق قنا — سفاجا حتى طريق ققط — القصير والمنطقة تحتوى على جبال جرانيتية ذات خصائص معدنية وجيوكيميائية معينة فيما يسمى بالجرانيت الوردى الحديث .

وقد اكتشف اليورانيوم فى منطقة وادى عطاالله فى الجزء الشرقى من الحزام الجرانيتى سنة ١٩٧٠ وبمداومة أعمال الكشف بالمنطقة اكتشفت معادن ثانوية لليورانيوم فى منطقتى المسيكات والعريضية وتظهر عادة على السطح فى عروق وتشققات بصخور الجرانيت وتبين من متابعة التمددات وجود بعض ظواهر المعادن الأولية (البثبلند) من النوع المؤكسد وذلك لقربه من السطح Sooty pitchblende

وتعتبر منطقتى المسيكات والعريضية من أهم مناطق ظهور اليورانيوم فى مصر ويجب أن تعطى الأهمية الأولى فى الدراسات المكثفة لتنميتها والتوصل الى تحديد كمية الخام التى يمكن استخراجه ، كل ذلك بناءً على شواهد كثيرة من أهمها كبر أحجام كتل الجرانيت وتعدد ها ووجود التراكيب المناسبة الحاملة لليورانيوم ووجود المعادن الثانوية لليورانيوم على السطح ووجود المعادن الأولية فى الأعماق ووجود الظروف الملائمة لترسيب اليورانيوم .

وتقوم هيئة المواد النووية فى الفترة الحالية بالاعداد لأعمال تنمية منطقتى المسيكات والعريضية بحفر آبار على أعماق تتراوح بين ٨٠—١٠٠ م من داخل الأنفاق الضخمية السابق حفرها وذلك لتتبع تمددات اليورانيوم فى الأعماق بعد منطقة التأكسد Oxidation Zone وهى المنطقة قرب السطح التى تزيد فيها عمليات إذابة اليورانيوم بفعل المحاليل قرب السطحية وبالتالي انتقاله الى مناطق ملائمة لترسيبه .

وتوصلت الدراسات على صخور الجرانيت الوردى الى نتائج هامة أمكن اعتباره (جرانيت خصب) Fertile granite وذلك اذا قورن بالجرانيت الخصب الذى يحتوى على كميات كبيرة من معدن اليورانيوم جارى استغلالها فى أنحاء متفرقة من العالم وفى فرنسا بصفة خاصة .

ومن الاكتشافات الهامة فى صخور الجرانيت الوردى منطقة أم آرا والتي تبعد حوالى ١٨٠ كم فى اتجاه الجنوب الشرقى من أسوان وتحتوى صخور الجرانيت على تمعدنات أولية لليورانيوم أساسا معدن البثبلند بالإضافة الى معادن اليورانيوم الثانوية منتشرة بين حبيبات الصخور الجرانيتية الغنية بمعدن الفلوريت الأخضر والبنفسجى كما تتواجد تمعدنات اليورانيوم على هيئة عروق صغيرة تملأ الشقوق وبعض الفوالق .

ومن الاكتشافات الحديثة معادن اليورانيوم التى تظهر فى صخور الجرانيت الوردى بمنطقة مجال جبريل والتي تبعد حوالى ٤٠ كم الى الشمال الغربى من منطقة أم آرا . ومن المناطق المكتشفة حديثا عام ١٩٨٥ منطقة جبل جتار شمال غرب مدينة الفردقة بالصحراء الشرقية والتي اكتشف فيها تمعدنات اليورانيوم الثانوية فى بعض العروق بصخور الجرانيت الوردى ويصاحبه معدن الفلورين البنفسجى . ويجرى فى الوقت الحالى تنمية منطقتى أم آرا وجبل جتار لتتبع تمعدنات اليورانيوم فى الأعمال والتوصل الى تحديد حجم رواسب اليورانيوم وكمية اليورانيوم التى يمكن استخلاصها . وتجدر الاشارة الى وجود ظواهر جيولوجية وتركيبية مشجعة لمثل هذه التمعدنات لليورانيوم فى صخور الجرانيت بشبه جزيرة سيناء . هذا بالإضافة الى بعض الاكتشافات الأخرى بصخور الجرانيت الوردى بمناطق البكرية وأبو جرادى وغيرها .

من هذا يتبين أن صخور الجرانيت الوردى تعطى أهمية كبيرة فى الوقت الحالى ضمن برامج هيئة المواد النووية ويتم تقييم اليورانيوم فى هذه النوعية من الصخور على مرحلتين : المرحلة الأولى : وتتم فيها الدراسات التفصيلية السطحية وتحت السطحية لمناطق الجرانيت الوردى التى ظهرت بها تمعدنات اليورانيوم مثل مناطق المسيكات والعريضية وأم آرا وجبل جتار وذلك بغرض تميمتها وتقييمها وتحديد كمية اليورانيوم الموجود بها والاعداد لعملية استخراجها .

المرحلة الثانية : وهى مرحلة تتم خلال تنفيذ المرحلة الأولى وتشتمل على دراسات سطحية إشعاعية وجيولوجية وتركيبية لكنتل الجرانيت الوردى بالصحراء الشرقية وسينا ومقارنتها بمناطق مماثلة لتواجد اليورانيوم مثل المسيكات والعريضية وذلك تمهيدا لعمل الدراسات لتقييمها وتنميتها فى حالة العثور على نتائج مشجعة .

ومن الأهمية فى هذا المجال الاشارة الى اكتشافات اليورانيوم الأولى فى مصر فى أوائل الستينات ^{فى صحور} والتي ظهرت/البوستونيت بمناطق مغرقة بالصحراء الشرقية من أهمها وادى العطشان ووادى كريم جنوب غرب القصير وقد ظهرت بها تمعدنات ثانوية لليورانيوم على السطح وأثبتت أعمال الحفر والأعمال المنجمية وجود معدن البتسبلند فى الشقوق التى تحتوى عليها صحور البوستونيت . ومن التقييم الشامل لهذه النوعية من التمعدنات يمكننا القول أنه توجد رواسب لليورانيوم بصخور البوستونيت ولكنها رواسب ذات أحجام صغيرة ومن الصعب استغلالها اقتصاديا الا اذا توافرت مناطق أخرى شبيهة ومتكررة بحيث ينتج حجما كافيا من خام اليورانيوم يمكن استغلاله اقتصاديا .

ثانيا : اليورانيوم فى الصخور الرسوبية :

لقد أثبتت نتائج المسح الإشعاعى لمنطقة الواحات البحرية بالصحراء الغربية بعض النتائج المشجعة نسبيا وذلك لاكتشاف تمعدنات لليورانيوم بمنطقة جبل الهفوف بالإضافة الى اكتشافات مناطق ذات أهمية خاصة بمنطقة وادى عربة شمال الصحراء الشرقية تحتوى على بعض الشاذات الإشعاعية .

وهتم هيئة المواد النووية بدراسة الصخور الرسوبية بمناطق شبه جزيرة سيناء وشمال الصحراء الشرقية والواحات البحرية بالصحراء الغربية للتعرف على امكانياتها من ناحية التمعدنات المشعة بصفة عامة وتواجد اليورانيوم بصفة خاصة .

ثالثا : اليورانيوم فى صخور الفوسفات :

تحتوى صخور الفوسفات المصرية على نسب متفاوتة من اليورانيوم تصل فى بعض الأحيان الى ما يزيد عن ١٠٠ جزء فى المليون وعلى هذا الأساس فان الفوسفات المصرى يعتبر مصدرا لليورانيوم كنتاج ثانوى فى أثناء عملية تصنيع الأسمدة حيث يمكن استخلاص اليورانيوم خلال تصنيع حامض الفوسفوريك من خام الفوسفات .

وتتميز عملية استخلاص اليورانيوم من صخور الفوسفات عن استخلاصه من الخامات التقليدية بما

يأتى :

* انخفاض عامل الزمن : حيث يستغرق اعداد المناجم التقليدية لتشغيل التجارى حوالى عشر سنوات

فى حين ينخفض هذا الزمن فى حالة انتاج اليورانيوم من مصانع انتاج حامض الفوسفوريك الى ٣-٥

سنوات فقط .

* انخفاض الاستثمارات المطلوبة حيث تمثل تكاليف استخراج اليورانيوم من مصانع انتاج حمض الفوسفوريك

حوالى ١٠% فقط من تلك المطلوبة فى حالة المناجم التقليدية ويعود هذا الى أن تكاليف التعدين

والتصنيع والاذابة يتحملها المنتج الرئيسى .

* يؤدى استخلاص اليورانيوم من صخور الفوسفات الى عدم تلوث البيئة الزراعية باليورانيوم وعناصر

التحلل الاشعاعى المصاحبة له فى خامات الفوسفات والتي سوف يؤدى استخدام الأسمدة الفوسفاتية

الى تراكمها بمرور الزمن .

ونظرا الى أن مصنع شركة أبوزنجل للأسمدة والمواد الكيماوية هو الوحيد فى مصر الذى يقوم

بتصنيع حامض الفوسفوريك كوسيط فى صناعة سماد السوبرفوسفات الثلاثى فإنه يمكن استخلاص اليورانيوم

من الحامض المنتج . وطبقا لنسبة اليورانيوم فى الخام الذى تبلغ حوالى ٦٠ جرام / طن فى المتوسط فإن

كمية اليورانيوم التى يمكن استخلاصها سنويا تصل الى حوالى ١٥ طن (أو ٣٠ طن سنويا فى حالة مضاعفة

انتاج مصنع الفوسفوريك المستهدف فى الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١) وتجدر

الاشارة الى أن هيئة المواد النووية التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة هى الهيئة المسؤولة عن توفير الوقود

النووى اللازم لتشغيل المحطات النووية لتوليد الكهرباء فان الخطة الخمسية الثانية للهيئة تتضمن فى

بياناتها تركيب وتشغيل خط انتاج اليورانيوم بمصنع شركة أبوزنجل للأسمدة والكيماويات لمعالجة كامل

انتاجه من حمض الفوسفوريك — الأمر الذى يساهم فى توفير جزء من الوقود النووى المطلوب علاوة على

المساهمة فى عدم تلوث البيئة .

الفصل الثانى

تطور أنماط استخدام الطاقة فى مصر

١٠٢ تطور أنماط استخدام المنتجات البترولية والغازات الطبيعية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٦

من أهم مهام قطاع البترول توفير احتياجات الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغازات الطبيعية بالقدر اللازم وفى الوقت المناسب مع تلافى الاختناقات الزمنية والجغرافية. وإذا أخذنا فى الاعتبار الزيادة السكانية المضطربة وانخفاض أسعار المنتجات البترولية فى السوق المحلى خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٤ والظروف الأخرى التى حكمت استهلاك البترول فى مصر خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ ومنها معدلات نمو الدخل القومى وتغير هيكل الصناعات والزراعة والتغيرات التكنولوجية فى مجالات الانتاج والاستهلاك وتغير عدد ساكنى الريف والحضر وتغير نمط الحياة فهما وخلق مجتمعات عمرانية بالمدن الجديدة ، فاننا نستطيع أن نفسر ما طرأ على استهلاك المنتجات البترولية والغاز الطبيعي من تضاعف خلال الفترة ٧٠-١٩٨٠.

ويتضح من الجدول رقم (٧) أن استهلاك البوتاجاز قد مثل أكبر معدل لتضاعف الاستهلاك بين المنتجات البترولية المختلفة خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٠) إذ بلغ معدل نموه السنوى نحو ١٦% ثم يأتى بعد ذلك استهلاك البنزين الذى بلغ معدل نموه ١٣,٥% سنويا ثم السولار والديزل الذى بلغ معدل نمو استهلاكهما ١٢,٨% أما المازوت فقد بلغ معدل نمو استهلاكه ٧,٥% وأخيرا يأتى الكيروسين الذى بلغ معدل نموه السنوى حوالى ٤,٧% ومن ناحية أخرى فإن اكتشاف الغاز الطبيعي فى عدد من الحقول المصرية قد شجع قطاع البترول على محاولة الاستفادة باستهلاكه محليا للحد من استهلاك البوتاجاز الذى نستورد النجانب الأكبر منه ويهدف توفير جانب من المنتجات البترولية المستهلكة فى الصناعة وتوليد الكهرباء وتوجيهها إلى أسواق التصدير للحصول على النقد الأجنبى الضرورى لدفع عجلة التنمية بالبلاد . وقد مثل استهلاك الغازات الطبيعية أكبر معدل نمو سنوى حيث بلغ ١٥,٨% عام ١٩٨٦ مقارنة بعام ١٩٨٥ ثم

جدول رقم (٧)

تطور الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغازات
الطبيعية خلال الفتره ١٩٧٠ - ١٩٨٦

(الوحدة : ألف طن متري)

المنتج	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
بوتاجاز	١٠٨	١٧٩	٣٨٢	٤٣٧	٤٧٦	٥٢٠	٥٨٠	٦١٥	٦٦٦
بنزين بنوعيه	٤٤٤	٦٥٦	١١٥٨	١٢٧٥	١٤٣٣	١٦١٠	١٨٠٩	١٩٥٨	٢٠٢٥
كيروسين	٨٢٠	١١٨٨	١٥٠٣	١٦١٦	١٧٨٢	١٩٩٤	٢١١٨	٢١٨٩	٢٣٢٨
سولار	٩٩٥	١١٧٩	٢٢٨٠	٢٨٧٩	٣١٨١	٣٦٢٥	٤٠٨٨	٣٩٩٢	٣٨٢٨
ديزل	١٨١	١٥٦	١٤٤	١٢٩	١١٠	٩٥	٥٩	٦٦	٤٧
مازوت	٣٠٠٥	٣٦٣٩	٥١٧٢	٥٨٨٣	٦٥٤٨	٧٢٥٨	٧٦٧١	٧٨٦٠	٧٦٥٦
ترباين	٥١	١٦٦	٢٧٠	٣١٢	٣١٧	٣٧٩	٤١٧	٤٧٧	٣٦٤
أسفلت	١٩٨	١١٧	٢٣٦	٢٤٨	٢٩٩	٣٩١	٤٦٩	٥٨٥	٥٩٩
زيوت وشحومات	٩٩	١١٤	١٤٣	١٦١	١٨٤	١٩٥	٢٣٠	٢٣٣	٢٣٨
أخرى	١٨	٣٢	١٣٨	١٤٧	١٤٥	١٧٩	٢٠٤	٢٠٤	١٨٩
مجموع المنتجات	٥٩١٩	٧٤٢٦	١١٤٢٦	١٣٠٨٧	١٤٤٧٥	١٦٣٤٦	١٧٧٠٧,٥	١٨١٣٩	١٧٩٤٠
غازات طبيعية	-	٣٣	١٦١٦	١٨٤٣	٢٠٤٥	٢٢٨٥	٣٠٢٩,٥	٣٦٩٢	٤٢٧٤
اجمالي منتجات وغازات طبيعية	٥٩١٩	٧٤٥٩	١٣٠٤٢	١٤٩٣٠	١٦٥١٠	١٨٥٣١	٢٠٧٣٧	٢١٨٣١	٢٢٢١٤

ملحوظة : الارقام تشمل تموين السفن والطائرات المصرية .

المصدر : (١) " التقرير السنوى لقطاع البترول " ، وزارة البترول والثروة المعدنية ١٩٨٦

(٢) تقارير الهيئة المصرية العامة للبترول .

يأتى بعد ذلك استهلاك البوتاجاز بمعدل نمو سنوى ٨,٣% ثم الكيروسين القدى بلغ معدل نمو استهلاكه ٤,٧% عام ١٩٨٦ مقارنة بعام ١٩٨٥ ثم استهلاك البنزين بنوعيه بمعدل نمو سنوى قدره ٣,٤% خلال نفس العام .

ويلاحظ كذلك من الجدول رقم (٧) أن كمية الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغازات الطبيعية قد بلغت فى عام ١٩٨٦ نحو ٢,٢٢٢ مليون طن ، فى مقابل حوالى ٢,١٩٩ مليون طن فى عام ١٩٨٥ ، بزيادة نسبتها ١,٦% وهذه النسبة تعتبر منخفضة مقارنة بمعدلات الزيادة السنوية التى بلغت ١,٢٢% ، ١,١٩% ، ٥,٣% خلال الأعوام ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ على التوالى ، وذلك نتيجة تبنى قطاع البترول لسياسات الحفاظ على الطاقة وترشيدها استخدامها .

وبدراسة تطور أنماط الاستهلاك من المنتجات البترولية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦ (جدول رقم ٨) نجد أن الوزن النسبى لاستهلاك البوتاجاز والبنزين والسولار كنسبة مئوية من الاستهلاك الكلى للمنتجات البترولية قد تزايد خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦ فى حين تناقص الوزن النسبى لاستهلاك الديزل والمازوت والكيروسين خلال نفس الفترة . ويلاحظ أن البوتاجاز والكيروسين يستهلك عامة فى المنازل وبعض القطاعات الخدمية مثل الفنادق والمستشفيات كما أن البنزين بنوعيه الممتاز والعادى يستخدم معظمه فى قطاع النقل . لذا تم التركيز على الاستهلاك القطاعى من السولار والمازوت والغاز الطبيعى خلال الفترة ١٩٨٠ / ١٩٨١ - ١٩٨٥ / ١٩٨٦ . والنموضحة فى الجداول (٩) ، (١٠) ، (١١) .

ويلاحظ من الجدول رقم (٩) أنه خلال الفترة (١٩٨١ / ٨٠ - ١٩٨٥ / ٨٤) كان قطاع الكهرباء هو المستهلك الأكبر للسولار وبلغت الكمية المستخدمة ٨٧٧ ألف طن مترى فى عام ١٩٨٥ أى حوالى ٢١% من اجمالى استهلاك الجمهورية خلال نفس العام ، مقابل ٤٤٣ ألف طن مترى فى عام ١٩٨٠ / ٨١ أى أن استهلاك السولار فى قطاع الكهرباء قد تضاعف خلال الفترة

جدول رقم (٨)

تطور أنماط الاستهلاك من المنتجات البترولية خلال الفترة
١٩٧٠ - ١٩٨٦

(% من الاستهلاك الكلى)

المنتج	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
بيوتاجاز	١٩	٢٦	٣٧	٣٦	٣٥	٣٤	٣٦	٣٧	٤
بنزين سيارات	٨٠	٩٤	١٠٩	١٠٤	١٠٦	١٠٨	١١٠	١١٨	١٢٢
كيروسين	١٤٧	١٧٠	١٤١	١٣٢	١٣٢	١٣٢	١٣٠	١٣٢	١٤١
سولار	١٧٩	١٦٩	٢١٤	٢٣٦	٢٣٥	٢٤٠	٢٥٠	٢٤٠	٢٣١
ديزل	٣٢	٢٢	١٤	١١	٨	٦	٤	٣	٣
مازوت	٥٤٣	٥١٩	٤٨٥	٤٨١	٤٨٤	٤٨٠	٤٧٠	٤٧٠	٤٦٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : (١) " التقرير السنوى لقطاع البترول " ، وزارة البترول والثروة المعدنية ،
١٩٨٦

(٢) تقارير الهيئة المصرية العامة للبترول .

جدول رقم (٩)

استهلاك السولار موزعا على القطاعات المختلفة خلال الفترة

١٩٨٦/٨٥ - ١٩٨١/٨٠

الوحدة / ألف طن متري

٨٦/٨٥	٨٥/٨٤	٨٤/٨٣	٨٣/٨٢	٨٢/٨١	٨١/٨٠	القطاع
٣٨٧	٣٩٢	٣٥٦	٣٣٧	٣٢٧	٣٢٢	النقل
١٤٤	٨٧٧	٨٤٧	٦٨٢	٦٥٨	٤٤٣	الكهرباء
٣٧٩	٣٨٠	٣٤٦	٣٤٨	٢٤٩	١٩٨	الصناعة
						الاسكان (الاسمنت والحراريات والطرق... والمقاولات)
١٧٣	١٢٥	١٠٧	٨١	٦٤	٥٣	
٥١	٢٥	٢١	٣٨	٣٣	٣٢	الزراعة
						قطاع خاص وصغار المستهلكين والمطاحن والمضارب
٢٦٢٧	٢٣٧٥	٢١٢٤	١٨٦٨	١٧٤٤	١٥٢٩	
٣٧٦١	٤١٧٤	٣٨٠١	٣٣٥٤	٣٠٧٥	٢٥٧٧	الاجمالي

المصدر : الهيئة المصرية العامة للبتترول

جدول رقم (١٠)

استهلاك المازوت موزعا على القطاعات المختلفة

خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٦/٨٥

الوحدة / ألف طن متري

القطاع	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥
النقل	٦٧	٧٧	٤٣	٥٠	٥٥	٥٥
الكهرباء	٢١٨٤	٢٤١١	٢٩٤٠	٣٤٢٢	٣٥١٧	٣٤٦٤
الصناعة	١١٣٥	١٣٢٠	١٢٩٣	١٤٧٥	١٥٤١	١٣١٠
الاسكان	٢٦٢	٤٢٨	٥٦٦	٤٥٢	٤٧٢	٣٠٤
الزراعة	—	—	—	—	—	٢
قطاع خاص	١٨٢٤	١٧٠٦	٢١٣٣	٢١٣٢	٢٢٧٨	٢٩٢٣
الاجمالي	٥٤٧٢	٥٩٤٢	٦٩٧٥	٧٥٣١	٧٨٦٣	٨٠٥٨

المصدر : الهيئة المصرية العامة للبترول .

جدول رقم (١١)

استهلاك الغازات الطبيعية موزعا على القطاعات المختلفة
خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٦/٨٥

الوحدة / ألف طن متري

٨٦/٨٥	٨٥/٨٤	٨٤/٨٣	٨٣/٨٢	٨٢/٨١	٨١/٨٠	القطاع
٢٥٦٤	١٦١٣,٦	١٣٠٦,٤	١٠٠٧	٧٠٧,١	٦٠٢,٤	الكهرباء
٩٢٣	٨٥١,٥	٧٨٨,٣	٧٩٠	٧٧٧,٦	٧٢٢,٥	الاسمدة
٣٣٩	٢٩٥,٦	٢٣٥,٧	١٥٨	٢٦٦,٩	٢٨٧,٢	الاسكان (الاسمنت والحراير)
٢٦١	٢٥١,٤	٢١٩,٥	٢٠٢	١٦٩,٥	١٩٣	الصناعة
٦٥	٩٤,٠	٨٥,٣	٦	-	-	البترو
٣٤	٢٧,٧	١٩,٢	٩	١,٨	١	المناز
٩	٤,٧	٤,٥	٢	٢,١	٢,٨	شركات الاستثمار
٤١٩٥	٣١٣٨,٥	٢٦٥٨,٩	٢١٧٤	١٩٢٥	١٨٠٨	الاجمالي

المصدر : الهيئة المصرية العامة للبترو

(١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤) وذلك لاستخدامه فى محطات توليد الكهرباء الغازية ، الا أنه يلاحظ انخفاض كمية استهلاك السولار فى قطاع الكهرباء خلال عام ١٩٨٦/٨٥ حيث بلغت ١٤٤ ألف طن متري أى ما يمثل ١٦٤٪ من استهلاك نفس القطاع عام ١٩٨٥/٨٤ ويرجع ذلك لاتجاه قطاع الطاقة لاستخدام الغاز الطبيعى بدلا من السولار فى توليد الطاقة الكهربائية وذلك ما يفسر زيادة كميات الغاز الطبيعى المستخدم خلال عام ١٩٨٦/٨٥ بمقدار ١٦ مرة عن الكميات المستخدمة عام ١٩٨٥/٨٤ فى نفس القطاع (جدول رقم ١١) . ويلاحظ أن قطاع النقل كان ترتيبه الثانى فى استهلاك السولار يليه قطاع الصناعة خلال عام ١٩٨٥/٨٤ الا أنها غفوقا على استهلاك قطاع الكهرباء من السولار عام ١٩٨٦/٨٥ حيث بلغت نسبة الاستهلاك من السولار ١٠٣٪ ، ١٠٠٪ ، ٤٦٪ ، ٣٨٪ من اجمالى استهلاك الجمهورية من السولار فى قطاعات النقل والصناعة والاسكان ، الكهرباء على التوالى . والباقى ويمثل ٧١٢٪ من اجمالى استهلاك الجمهورية من السولار فيستخدم فى قطاع الزراعة والمطاحن والمخابز وغيرها من صغار المستهلكين فى القطاع الخاص . (جدول رقم ٩) .

أما المازوت فيستخدم معظمه فى قطاع الكهرباء (نحو ٤٣٪ من اجمالى استهلاك الجمهورية عام ١٩٨٦/٨٥) يليه قطاع الصناعة (١٦٣٪ من اجمالى خلال نفس العام) ، كما يستخدم نحو ٣٦٣٪ من اجمالى ~~من~~ المخابز والمضارب والمخابز وصغار المستهلكين فى القطاع الخاص خلال عام ١٩٨٦/٨٥ كما هو مبين بالجدول رقم (١٠) . أما بالنسبة لاستهلاك الغاز الطبيعى عام ١٩٨٦/٨٥ (كما مبين فى الجدول رقم ١١) فان قطاع الكهرباء كان ترتيبه الأول بنسبة ٦١٪ من اجمالى يليه فى الترتيب الثانى الأسمدة بنسبة ٢٢٪ من اجمالى ثم قطاع الاسكان (صناعة الأسمت والحراريات) بنسبة ٨٪ من اجمالى ثم قطاع الصناعات التحويلية (٦٢٪) ثم البترول (١٥٪) ثم المنازل (٨٪) .

ويتضح من الجدول رقم (١١) أن اجمالى استهلاك الغازات الطبيعية قد بلغ خلال عام ١٩٨٦/٨٥ نحو ٤١٩٥ ألف طن متري بزيادة نسبتها ٣٣,٧% عن عام ١٩٨٥/٨٤ ، نتيجة للزيادة المطردة فى استغلال الغازات الطبيعية واحلالها محل أنواع الوقود الأخرى ، ووجود مستهلكين جدد للغاز .

٢٠٢ تطور أنماط استخدام الطاقة الكهربائية

تعتبر الكهرباء من أهم العناصر المباشرة في تقدم الشعوب وفي توفير الاحتياجات الأساسية لها ، فبدونها تتوقف الحياة الانتاجية ويصيب الشلل جميع المرافق الحيوية كالمياه والصرف الصحي والانارة والمواصلات والموانى والمطارات وتتعطل تماما كل الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والاسكان . لذلك يعتبر قطاع الكهرباء من أهم قطاعات الهياكل الارتكازية للدولة لما للكهرباء من تأثير مباشر على حياة الناس وعلى قطاعات الاقتصاد القومى .

وتعتبر الطاقة الكهربائية هى أبسط أنواع الطاقة استغلالا وأقلها تلوثا للبيئة وأكثرها مرونة فى الاستخدام ، ولذلك فان الكهرباء هى الركيزة الأساسية لتحقيق مستوى المعيشة التى تصبو اليه الدولة . وقد ثبت وجود علاقة طردية بين معدل زيادة الدخل القومى ومعدل زيادة استخدام الكهرباء بحيث صار معدل استهلاك الفرد سنويا من الطاقة الكهربائية معيارا تحدد به درجة تقدم الأمم ومدى نهضتها وموئسرا لرخائها .

ففى مجال الصناعة تستخدم الطاقة الكهربائية كقوى محركة بالاضافة الى استخدامها كمادة أولية أساسية لبعض الصناعات الهامة كالحديد والصلب والألومنيوم والأسمدة .

وفى مجال الزراعة والرى تستخدم الطاقة الكهربائية كقوة محركة فى ادارة طلبات الرى والصرف والتوسع تبعا لذلك فى استصلاح الأراضى وزيادة الرقعة الزراعية وذلك فضلا عن الاسهام فى تطوير أساليب الرى وزيادة الانتاج الزراعى لتحقيق الأمن الغذائى للمواطنين .

كذلك تستخدم الطاقة الكهربائية فى بعض وسائل النقل داخل المدن مثل الترام ، المترو ، مترو الأنفاق ، كذلك تستخدم الكهرباء فى تشغيل المواصلات السلكية واللاسلكية ووسائل الأعلام كالانارة والتليفزيون .

وتستخدم الكهرباء فى الانارة والأغراض المنزلية الأخرى وفى مجال الخدمات العامة (المستشفيات والمدارس ، الفنادق ، النوادى ٠٠٠ الخ) وذلك مما يؤدى الى رفع مستوى معيشة الفرد اقتصاديا واجتماعيا .

أما فى الريف فمما لا شك فيه أن كهربية القرى والقوى المحركة بالريف المصرى أدت الى أحداث تطور شامل فى نمط الحياة ، كما تؤثر ايجابيا فى اقتصاديات الريف كافة النواحي من زيادة الانتاج الزراعى وتشجيع قيام الصناعات الزراعية والبيئية مما يجعل القرى وحدات منتجة • وعلى ذلك فان مشروع كهربية الريف والقوى المحركة يعتبر من أروع الانجازات التى توضح أهمية توفير الهيكل الارتكازى الأساسى للاستخدام الأمثل للطاقة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاقليمية بما يكفل الارتفاع بمستوى معيشة المواطنين فى كافة مناطق الجمهورية •

وفىما يلى نتناول بالتحليل الملامح الرئيسية لأنماط استخدام الطاقة الكهربائية خلال الفترة

١٩٧٠ - ١٩٨٦/٨٥ •

١٠٢٠٣ تطور استخدام الطاقة الكهربائية على المستوى القومى وتبعاً للمناطق المختلفة خلال الفترة

(١٩٧٠-١٩٨٦/٨٥)

يتضح من الجدول رقم (١٢) انخفاض معدل الزيادة السنوية فى الطاقة الكهربائية المباعة على مستوى الجمهورية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ حيث بلغ أدنى معدل زيادة سنوية (٠.١٠٪) وذلك بسبب الاستعداد لحرب أكتوبر ، الا أنه قد بدأت منذ عام ١٩٧٤ الزيادة الملحوظة والمضطردة فى معدلات نمو استخدام الطاقة الكهربائية وذلك نتيجة لانتهاج الدولة لخطط التنمية الطموحة بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣ وما تلى ذلك من تشجيع للاستثمار العربى والأجنبى وقيام العديد من المشروعات الخاصة والمشاركة بالإضافة الى اهتمام الدولة باعادة البناء وتعمير منطقة القناة وشبه جزيرة سيناء وإنشاء مجتمعات ومدن جديدة • وفى خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ / ٨٣ ازدادت الطاقة الكهربائية المباعة بمعدل نمو سنوى مركب قدره ١١.١٪ • وهذه المعدلات تعتبر بالمقياس العالمى مرشحة بدرجسة كبيرة مما يعكس آثار التنمية الطموحة فى كافة قطاعات الاقتصاد القومى فى هذه الفترة • الا أننا نلاحظ تناقص معدل الزيادة فى الطاقة الكهربائية المباعة خلال عامى ١٩٨٥ / ٨٤ ، ١٩٨٦ / ٨٥ حيث بلغت نسبته ٦.٣٪ ، ٩.٥٪ على التوالى • وذلك مما يعكس الجهود البناءة التى بذلتها الدولة ممثلة فى وزارة الكهرباء والطاقة من أجل الحد من الزيادة المضطردة فى استخدام الطاقة الكهربائية وزيادة كفاءة استخدامها وتطوير أنماط استخدام الكهرباء خاصة فى المشروعات الانتاجية •

جدول (١٢)

تطور الطاقة الكهربائية المباعة خلال الفترة
١٩٧٠ - ١٩٨٦/٨٥

القيمة		الكمية		السنوات
الزيادة أو النقص %	القيمة ألف جنيهه	الزيادة أو النقص %	الطاقة مليون ك.و.س	
-	٣٨٨١٠	-	٥٩٣٧	١٩٧٠
١١ر١	٤٣١٢٣	٤ر٧	٦٢١٨	١٩٧١
٥ر٦	٤٥٥٢٧	٨	٦١٦٩	١٩٧٢
١ر٦	٤٦٢٩٢	٠ر١	٦١٧٨	١٩٧٣
٨ر٣	٥٠١٦١	١١ر٦	٦٨٩٥	١٩٧٤
٤٨ر١	٧٤٣٠٣	٢٠ر٥	٨٣٠٨	١٩٧٥
١٢ر١	٨٣٣٠٧	١٦ر٣	٩٦٦٢	١٩٧٦
١٠ر٤	٩١٩٧٧	١٨ر٩	١١٤٨٩	١٩٧٧
١٩ر٩	١١٠٢٥٣	١٠ر٧	١٢٧٢٣	١٩٧٨
٢ر٧ -	١٠٧٢٨٨	١٤ر٣	١٤٥٤٦	١٩٧٩
١٢ر٢	١٢٠٣٥٦	١٠ر٨	١٦١١٤	١٩٨٠
١١ر٣	١٣٦٩٩٥	١١ر٣	١٧٩٤٠	١٩٨١
١٣ر٧	١٤٥٠٣٦	١٠ر٤	١٦٠٣٦	١٩٨٢/٨١
٢٣ر٩	١٧٩٧٤٧	١٣ر٢	٢١٥٤٦	١٩٨٣/٨٢
٣٣ر٦	٢٤٠٢٠٨	١٤ر٣	٢٤٦٣٠	١٩٨٤/٨٣
١٩ر٧	٢٨٧٦٠١	٦ر٣	٢٦١٧٥	١٩٨٥/٨٤
٥٣	٤٤٠١٤٠	٩ر٥	٢٨٦٦٤	١٩٨٦/٨٥

المصدر : وزارة الكهرباء والطاقة ، هيئة كهرباء مصر ، " التقرير السنوى للإحصاءات
الكهربائية " ، للأعوام ١٩٧٧ - ١٩٨٦ .

وبين الجدول رقم (١٣) تطور الطاقة الكهربائية المستخدمة على مستوى المناطق خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥/٨٤ . وقد سجلت منطقة القناة أكبر معدل للزيادة السنوية فى استهلاك الطاقة الكهربائية خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥/٨٤) باستثناء الأعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٢/٨١ حيث تفوقت عليها منطقتى القاهرة الكبرى والوجه البحرى . ويرجع ذلك لسياسات تعمير شبه جزيرة سيناء ومنطقة القناة . وقد بلغت هذه المعدلات فى منطقة القناة أقصى قيمة لها (٥٤٣٪) خلال عام ١٩٧٦ ، وأدنى قيمة لها (١٢٧٪) خلال عام ١٩٨٥/٨٤ وهذه النسبة تمثل ضعف معدل الزيادة السنوية فى استهلاك الطاقة الكهربائية على مستوى الجمهورية خلال نفس السنة .

كما خص الوجه البحرى أكبر معدل للزيادة السنوية فى استخدام الطاقة الكهربائية خلال عام ١٩٨١ حيث بلغت هذه النسبة ٢٠٪ ، خلال عام ١٩٨٣/٨٢ بلغت هذه النسبة ١٦٢٪ . أما بالنسبة لكمية الاستهلاك من الطاقة الكهربائية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥/٨٤ فقد كانت محافظة القاهرة الكبرى (القاهرة ، الجيزة ، حلوان ، شبرا الخيمة) هى أكبر مستهلك للطاقة الكهربائية خلال هذه الفترة باستثناء الأعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ وذلك يرجع بالدرجة الأولى الى التركيز الصناعى والسكانى والعمرانى فى العاصمة ، وقد بلغ استهلاك الطاقة الكهربائية فى منطقة القاهرة نحو ٤٠٢٪ من الاجمالى عام ١٩٧٥ مقابل ٣٣٢٪ عام ١٩٨٥/٨٤ وعموما فان منطقة القاهرة الكبرى قد خصها فى المتوسط ما نسبته ٣٣٩٪ أى ما يقرب أو يزيد عن ثلث الطاقة الكهربائية المستخدمة على مستوى الجمهورية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥/٨٤ .

وقد كان اقليم الوجه القبلى هو أكبر مستهلك للطاقة الكهربائية على مستوى الجمهورية فى عام ١٩٧٧ (٣٥٧٪) وفى عام ١٩٧٨ (٣٥٩٪) من الاجمالى مقابل ٢٨٥٪ عام ١٩٨٥/٨٤ . وخلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥/٨٤ كان اقليم الوجه القبلى يأتى فى المتوسط فى المرتبة الثانية بعد القاهرة كأهم مستهلكى الطاقة الكهربائية فى مصر وذلك يرجع أساسا الى تواجد مصنع كيما للأسمدة بأسوان ، مجمع الألومنيوم بنجح حمادى بمحافظة فنا وشركة مصر للسبائك بادنو وذلك بالإضافة الى امتداد الوجه القبلى بطول البلاد .

جدول رقم (١٣)

تطور الطاقة الكهربائية المباعة والموزعة على مناطق الجمهورية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥/٨٤

الكمية : مليون ك.و.س

المنطقة	البيان	السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤
القاهرة	الكمية		٣٢٤١,٠	٣١٧٤	٣٦٢٥,٤	٣٩٩٢,٢	٤٩٥٧,٤	٥٦٠٨,١	٥٩٠٢,٨	٦٣٧٦,٣	٧٢٩٢,١	٨٠٤٤,٦	٨٦٩٧
	النسبة من الاجمالي %		٤٠,٤	٣٤,١	٣١,٧	٣١,٤	٣٤,١	٣٤,٨	٣٢,٩	٣٣,٥	٣٣,٨	٣٢,٧	٣٣,٢
	الزيادة السنوية %		-	٢-	١٤,٢	١٠,١	٢٤,٢	١٣,١	٥,٣	١٢,١	١٤,٤	١٠,٣	٨,١
الاسكندرية	الكمية		١١٥٧,٢	١٢٥١	١٣٨٧,٧	١٤٤٠,١	١٨١٢,٧	١٩٢٣,٩	٢٠٨٨,٢	٢٣٣٦,٤	٢٥٤٠,٥	٣٠٠٢,٧	٣١٧٧
	النسبة من الاجمالي %		١٤,٣	١٣,٤	١٢,١	١١,٣	١٢,٥	١١,٩	١١,٦	١٢,٣	١١,٨	١٢,٢	١٢,١
	الزيادة السنوية %		-	٨,١	١٠,٩	٣,٨	٢٧,٣	٦,١	٨,٥	١٧,٨	٨,٧	١٨,٢	٥,٨
الوجه البحرى	الكمية		١٢٠٩,١	١٤٧٩	١٧٠٤,٩	٢٠٥١,٥	٢٢٧٢,٩	٢٥٥٢	٣٠٦٥,١	٣٣٦٠,٣	٣٩٠٦,٢	٤٤١٣,٦	٤٦٥٤
	النسبة من الاجمالي %		١٥	١٥,٨	١٤,٩	١٦,١	١٥,٦	١٥,٨	١٧,١	١٧,٦	١٨,١	١٧,٩	١٧,٨
	الزيادة السنوية %		-	٢٢,٣	١٥,٣	٢٠,٣	١٠,١	١٢,٣	٢٠,١	١٧,٩	١٦,٢	١٣	٥,٤
القناة	الكمية		٢٢٥,٥	٣٤٨	٤٧٢,١	٦٦٩,٦	٩٢٥,٥	١٠٦٩,٢	١٢٦٥,٣	١٤٠١,٣	١٥٩١,٣	١٩٥٢	٢١٩٩
	النسبة من الاجمالي %		٢,٨	٣,٧	٤,١	٥,٣	٦,٤	٦,٦	٧	٧,٤	٧,٤	٧,٩	٨,٤
	الزيادة السنوية %		-	٥٤,٣	٣٥,٧	٤١,٨	٣٨,٢	١٥,٥	١٨,٣	٢٢,٨	١٣,٦	٢٢,٧	١٢,٧
الوجه القبلى	الكمية		٢٢٣٥,٣	٣٠٧٧	٤٢٤٠,٢	٤٥٦٩,١	٤٥٧٧,٧	٤٩٧٦,٦	٥٦١٨,٦	٥٥٦٢,١	٦٢١٦,٣	٧٢١٦,٣	٧٤٤٨
	النسبة من الاجمالي %		٢٧,٧	٣٣	٣٧,٢	٣٥,٩	٣١,٤	٣٠,٩	٣١,٣	٢٩,٢	٢٨,٨	٢٩,٣	٢٨,٥
	الزيادة السنوية %		-	٣٧,٧	٣٧,٨	٧,٨	٠,١	٨,٧	١٢,٩	٠,٢	١١,٨	١٦,١	٣,١
الاجمالي	الكمية		٨٠٦٨,١	٩٣٢٩	١١٤٣٠,٣	١٢٧٢٢,٥	١٤٥٤٦,١	١٦١١٣,٧	١٧٩٤٠,١	١٩٠٣٦,٤	٢١٥٤٦,٤	٢٤٦٢٩,٦	٢٦١٧٥
	النسبة من الاجمالي %		-	١٥,٦	٢٢,٥	١١,٣	١٤,٣	١٠,٨	١١,٣	١٠,٤	١٣,٢	١٤,٣	٦,٣
	الزيادة السنوية %		-	١٥,٦	٢٢,٥	١١,٣	١٤,٣	١٠,٨	١١,٣	١٠,٤	١٣,٢	١٤,٣	٦,٣

المصدر : حسب من واقع تقارير وزارة الكهرباء والطاقة ، ١٩٧٥ - ١٩٨٥ .

وتمثل منطقة القناة أقل مستهلك لكمية الطاقة الكهربائية المباعة خلال الفترة ١٩٧٥ - ٨٤ / ١٩٨٥ وذلك لأنها ما زالت فى مرحلة التعمير السكانى والعمرانى والسياحى . كما يلاحظ أيضا تزايد النصيب النسبى لمنطقة القناة من عام لآخر حيث بلغ ٨٤ر٠٪ من اجمالى استهلاك الطاقة الكهربائىة على مستوى الجمهورية عام ٨٤ / ١٩٨٥ مقابل ٢٨ر٠٪ فقط عام ١٩٧٥ أى أن هذه النسبة قد تضاعفت ثلاث مرات خلال الاحدى عشر عاما الأخيرة .

وتأتى منطقة الاسكندرية فى الترتيب الرابع بالنسبة لمتوسط استهلاك الطاقة الكهربائىة فى باقى مناطق الجمهورية ، الا أنه بالنسبة لمحدودية منطقة الاسكندرية فان مدينة الاسكندرية تعتبر ثانى مدن الجمهورية (بعد القاهرة) فى كمية استهلاك الطاقة الكهربائىة وذلك لأنها من أهم مراكز الصناعة فى مصر بالاضافة الى وضعها الحضارى والاقليمى والسياحى كأكبر ميناء فى مصر وثانى مدن الجمهورية فى الأهمية الاستراتيجية .

ويمكن ترتيب مناطق الجمهورية طبقا لأهميتها فى استخدام الطاقة الكهربائىة خلال الفترة ١٩٧٥ - ٨٤ / ١٩٨٥ كالتالى (جدول رقم ١٤) .

جدول رقم (١٤)

متوسط النسبة المئوية لاستخدام الطاقة الكهربائىة فى المناطق المختلفة خلال الفترة ١٩٧٥ - ٨٤ / ١٩٨٥

المنطقة	متوسط النسبة المئوية لاستخدام الطاقة الكهربائىة
١ - القاهرة	٣٣ر٩٪
٢ - الوجه القبلى	٣١ر٢٪
٣ - الوجه البحرى	١٦ر٥٪
٤ - الاسكندرية	١٢ر٣٪
٥ - القناة	٦ر١٪
اجمالى الجمهورية	١٠٠٪

كما توضح الجداول (١٠١ - ٨٠١) بالمرفق رقم (١) تطور الطاقة الكهربائية الموزعة حسب أوجه الاستخدامات فى المحافظات خلال الفترة (١٩٧٤ - ٨١ / ١٩٨٢) . ويوضح الجدول رقم (٩٠١) النصيب النسبى للطاقة الكهربائية المستهلكة حسب المحافظات خلال الفترة (١٩٧٤ - ٨١ / ١٩٨٢) .

ويلاحظ من الجدول رقم (٩٠١) بالمرفق رقم (١) أن النصيب النسبى للطاقة الكهربائية المستهلكة كان فى المرتبة الأولى فى محافظة القاهرة وتراوح بين ١٩,٢% من اجمالى الجمهورية الى ٢٣,٤% خلال الفترة (١٩٧٤ - ٨١ / ١٩٨٢) ، وكان الاتجاه الى تناقص نصيب محافظة القاهرة من اجمالى الطاقة الكهربائية المستهلكة وذلك لصالح باقى المحافظات . كما تمتعت محافظات قنا والاسكندرية وأسوان كل منهم بنصيب متميز بلغ أكثر من ١٠% من اجمالى الطاقة الكهربائية المستهلكة على مستوى الجمهورية خلال الفترة ١٩٧٤ - ٨١ / ١٩٨٢ وذلك نتيجة للتركز الصناعى والعمرانى فى هذه المحافظات . وذلك يعنى أن حوالى ٥٠% من استهلاك الطاقة الكهربائية فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات كان مكثفا فى المحافظات الأربع : القاهرة - قنا - الاسكندرية - أسوان .

٢٠٢٠٢ تطور استخدام الطاقة الكهربائية فى الأغراض المختلفة خلال الفترة (١٩٧٠ - ٨٤ / ١٩٨٥)
يوضح الجدول رقم (١٥) تطور استهلاك الطاقة الكهربائية موزعة طبقا للاستخدامات المختلفة خلال الفترة ١٩٧٠ - ٨٤ / ١٩٨٥ . كما يوضح الجدول رقم (١٦) تطور الطاقة الكهربائية المباعة خلال الفترة ١٩٧٩ - ٨٤ / ١٩٨٥ موزعة على الاستخدامات الأساسية على الجهود الكهربائية المختلفة .
ومن هذه الجداول يلاحظ ما يلى :

— بلغ استهلاك قطاع الصناعة فى السنوات الخمس ١٩٧٠ - ١٩٧٤ فى المتوسط ٥٨,٦% من اجمالى استهلاك الطاقة الكهربائية فى كافة قطاعات الاقتصاد، القومى وكان معدل النمو السنوى المركب لاستهلاك الطاقة الكهربائية فى قطاع الصناعة شديدا ان بلغ أقل من ١% ويرجع ذلك الى ظروف الاستعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها . وقد تناقص الوزن النسبى لاستهلاك الصناعة من ٦٣,٥% عام ١٩٧٠ الى ٥٥% من اجمالى الطاقة الكهربائية المباعة عام ١٩٧٤ ، فى حين

جدول رقم (١٥)
تطور استهلاك الطاقة الكهربائية موزعة طبقا للاستخدامات المختلفة خلال الفترة
١٩٧٠ - ١٩٨٥/٨٤

الكمية : مليون كيلوات ساعة (لمليون ك.و.س)
النسبة % : النسبة المئوية لاجمالي الاستهلاك

السنة	الصناعة *		الزراعة والري		مجالس المدن وشركات الاسكان		المرافق العامة		انارة واستخدامات منزلية		هيئات حكومية واخرى		الاجمالي	
	الكمية	النسبة %	الكمية	النسبة %	الكمية	النسبة %	الكمية	النسبة %	الكمية	النسبة %	الكمية	النسبة %	الكمية	معدل النمو السنوي %
١٩٧٠	٣٧٧٣	٦٣,٥	٥٢٩	٨,٩	٤٢١	٧,١	٣٧٨	٦,٤	٦٤٦	١٠,٩	١٩٠	٣,٢	٥٩٣٧	٦,٤
١٩٧١	٣٨٦٢	٦٢,١	٥٦٩	٩,٢	٥١٧	٨,٣	٤١٧	٦,٧	٦٤٧	١٠,٤	٢٠٥	٣,٣	٦٢١٨	٤,٧
١٩٧٢	٣٥٩٨	٥٨,٤	٦٣٧	١٠,٣	٦١٢	٩,٩	٤٢١	٦,٨	٦٨٩	١١,٢	٢١٢	٣,٤	٦١٦٩	٨
١٩٧٣	٣٣٤٩	٥٤,٢	٦٨٥	١١,١	٧٢٣	١١,٧	٤٥٩	٧,٤	٧٥٩	١٢,٣	٢٠٣	٣,٣	٦١٧٨	٠,١
١٩٧٤	٣٧٨٩	٥٥,٠	٦٨٤	٩,٩	٨٢٣	١١,٩	٥٠٤	٧,٣	٨٤٠	١٢,٢	٢٥٥	٣,٧	٦٨٩٥	١١,٦
١٩٧٥	٤٨٠٥	٥٧,٩	٦٧٧	٨,١	١٠١٠	١٢,٢	٥٨٦	٧	٩٨٧	١١,٩	٢٤٣	٢,٩	٨٣٠٨	٢٠,٥
١٩٧٦	٥٨٤٧	٦٠,٦	٦٧٠	٦,٩	١٣٧٠	١٤,٢	٥٤٠	٥,٦	١٠٠٠	١٠,٣	٢٣٠	٢,٤	٩٦٦٢	١٦,٣
١٩٧٧	٧١٨٠	٦٢,٤	٦٩٨	٦,١	١٦٨٥	١٤,٧	٥٣٤	٤,٦	١١١٠	٩,٧	٢٨٢	٢,٥	١١٤٨٩	١٨,٩
١٩٧٨	٧٥٥٣	٥٩,٤	٦٩٧	٥,٥	٢١٩٧	١٧,٢	٥٧٩	٤,٦	١٣٤٨	١٠,٦	٣٤٩	٣,٧	١٢٧٢٣	١٠,٧

المصدر : من واقع تقارير وزارة الكهرباء والطاقة ، ١٩٧٦ - ١٩٧٨

الكمية : مليون ك.و.س
النسبة % : النسبة المئوية لاجمالي الاستهلاك

السنة	الصناعة *		الزراعة والري واستصلاح الاراضي		انارة واستخدامات منزلية		اغراض عامة ومرافق وهيئات حكومية		اغراض اخرى (شاملة شركات الاستثمار)		الاجمالي	
	الكمية	النسبة %	الكمية	النسبة %	الكمية	النسبة %	الكمية	النسبة %	الكمية	النسبة %	الكمية	النسبة % (مليون ك.و.س)
١٩٧٩	٧٩٢٦,٥	٥٤,٥	٥٧٦,٤	٤,٠	٣١٢٠,١	٢١,٤	١٢٣١,٧	٨,٥	١٦٨٧	١١,٦	١٤٥٤١,٧	١١,٦
١٩٨٠	٨٤٠١,٧	٥٢,١	٥٥٧,٦	٣,٥	٣٣٤٧	٢٠,٨	١٤٩٥,٤	٩,٣	٢٣٠٤,٣	١٤,٣	١٦١٠٦,٠	١٤,٣
٨٢/٨١	٩٥٥٦,٩	٥٠,٢	٧٢٩,٧	٣,٨	٤٣٥٤	٢٢,٩	٢١٤٩	١١,٣	٢٢٤٦,٢	١١,٨	١٩٠٣٦	١١,٨
٨٣/٨٢	١١١٨٠	٥١,٩	٧٩٩	٣,٧	٦٠٦٥	٢٨,١	٣٠٢٢	١٤,٠	٤٩٥,٦	٢,٣	٢١٥٦١	٢,٣
٨٤/٨٣	١٢١٩١	٤٩,٥	٩٩٨	٤,١	٦٩٩٠	٢٨,٤	٣٣٩٢	١٣,٨	١٠٣٤,٥	٤,٢	٢٤٦٠٥,٥	٤,٢
٨٥/٨٤	١٣١٨٠	٥٠,٣	١٢٣٣	٤,٧	٧٤٤٦	٢٨,٤	٣١٦٩	١٢,١	١١٧٧,٦	٤,٥	٢٦٢٠٥,٦	٤,٥

* هذا البيان غير متضمن الطاقة المولدة ذاتيا والمستخدمة داخل المصانع .

المصدر : وزارة الكهرباء والطاقة ، تقرير صادر في ١٩٨٦/٨/٢٠ ، ويشمل هذا البيان استهلاك الطاقة الكهربائية من هيئة كهرباء مصر وشركات توزيع الكهرباء التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة .

تطور الطاقة الكهربائية المباعة والموزعة على الاستخدامات الأساسية على الجهود الكهربائية المختلفة

خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٥/٨٤

الكمية : مليون ك.و.س
القيمة : ألف جنيه
السعر : ملجم /ك.و.س

الأغراض نوع الاستهلاك/الجهود	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	النسبة المئوية لاجمالي العام	قيمة
الجهود الفائقة									
شركة كيمما للسجاد	١٥٣٤٣	١٤٥٣٣	١٤٥١٨	١٣٦٧٦	١٤٤٩٤	١٣٩٢٣	١٣٦٩٦٤	٥٧	٨٧٠٢٦٨
مجمع الألومنيوم	١٨٣١٨	٢٠٩٦٤	٢٤٠٧٥	٢٤١٨٦	٢٤٨٤٥	٢٥١٧١	٣٠٤٤٤٦	١٠٢	١٧٠٧٥٧٧
توسعات الألومنيوم	-	-	-	-	-	٦١٦٤	٢٥	٢٥	١٤٤٩٨٦
سوميـد	٢٨٠٦	٢٧٥٦	٣٢٧١	٣٥٢٣	٢١٨١	٢٤٨٢	٢٠٧٠٧	١٠	٤٩٣٣
اسمنت بورتلاند أسبوط	-	-	-	-	-	-	٢٥	-	-
اجمالي الجهود الفائقة	٣٦٤٦٧	٣٨٢٥	٤١٨٦٤	٤٠٨٨٥	٤١٥٢٠	٤٧٧٣٩	٤٦٢٣٦٧	١٩٤	٢٧٢٧٧٦٤
الجهود العالي									
شركة مصر لصناعة الكيماويات	٩٥١	١٠٤٥	٨٥٤	٨٣٢	١٠٦٤	١٢٦٢	١٣٠٦٨	٠٥	١١٦٨٤٣
شركة النصر للبتترول	٨١٥	٩٤٢	١٠١٨	١٠٨١	١١٢١	١١١٩	١٣٩٥٠٠	٠٥	٩٥٥٦٤
شركة ابوقير للاسدة	١٢١	٨٣	٩٩	١٠١	٦٧	٤٩	٥٢٥	-	٤٦٨٨
شركة سعاد طلخا	٢٣٣١	٢٢٢٣	٣٠٦٩	٢٩٥٦	٣٠٨٨	٣٤٤٩	٣٥٣١٨	١٤	٣١٥٧٩٢
شركة الترسانة البحرية	١٠٩	١٠٠	١٠٨	١٠٩	٩٩	٩١	١٠٨٦	-	٩٩٠٢
شركة الاسكندرية للبتترول	-	٣٤٤	٢١٣	٢٨٨	٨٣٧	٩٧٤	١١٢٠٢	٠٤	٨١٩٠٥
شركة الاسكندرية للاسمنت	-	-	١٠٠٠	٦٧٩	٧٠٠	٦٤٣	٦٦٣٧	٠٣	١٧٢١٣
شركة مصر للغزل بالمحلة	٤٤٩	-	٨١٣	٨٩٨	١٠٨٠	٨٣٣	٥٤٩٩	٠٣	٨١٣٦٧
شركة غزل العامرية	-	-	-	-	٠٥	٣٦٩	٨٤٢٦	٠٢	١٥٢٨٢٥
شركة مصر ايران (ميراتكى)	-	-	-	-	-	١١	٥٨٦٧	-	٧٩٥٦٨
شركة القطامية للاسمنت	-	-	-	-	-	-	٠٣٣	-	١٠٠٨
اجمالي الجهود العالي (صناعة)	٤٧٧٦	٤٧٣٧	٧١٧٤	٦٩٤٤	٨٠٦١	٨٨٠٠	١٠١٥٦١	٣٦٦	١١١٦٠٩٢
اجمالي الجهود الفائقة والعالي (صناعة)	٤٢٤٣	٤٢٩٨٧٤	٤٩٠٣٨	٤٧٨٢٩	٤٩٥٨١	٥٦٥٣٩	٢٣٠	٢٣٠	٤٩٧٧١٥
مصلحة الميكانيكا والكهرباء (رى وصرف)	٢١٣١	٤٥٣١	٤٨٩٤	٥٠٣٦	٤٨٤٦	٥٧٧١	٥٨٢٠٥	٢٣	٤٩٧٧١٥
شركة الوجه القبلى الزراعية (استزراع الاراضى)	-	٢٤٦	٨٦	٧٨	١٩٦	١٠٨	١٥٣٣	٠١	١٣١١٣
اجمالي الجهود العالي (زراعة)	٢١٣١	٤٧٧٧	٤٩٨٠	٥١١٤	٥٠٤٢	٥٨٧٩	٥٩٧٣٨	٢٤٤	٥١٠٨٢٨
محطة الارسال الازاعى ببطرة (حكومة)	٢١٢	١٨٩	١٨٦	٢٠٠	٢٩٩	٣٢٢	٢٩٤٤	٠١	٢٦٣٨٩
اجمالي الجهود العالي	٧١١٩	٩٧٠٣	١٢٣٤	١٢٢٥٨	١٣٤٠٢	١٥٠٠١	١٦٤٢٤٣	٦١	١٦٥٣٣٠٩

ازداد متوسط نصيب الطاقة الكهربائية المستخدمة فى قطاعات الزراعة والرى ، مجالس المدن وشركات الاسكان ، المرافق العامة والانارة والاستخدامات المنزلية خلال نفس الفترة .

فى خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٧ ازداد استهلاك قطاع الصناعة من ٥٥% من اجمالى الطاقة الكهربائية المباعة عام ١٩٧٤ الى ٦٢.٤% من الاجمالى عام ١٩٧٧ . وكان معدل النمو السنوى المركب لاستخدام الطاقة الكهربائية فى قطاع الصناعة ١٧.٢% ، فى حين كان معدل النمو السنوى المركب لاستخدام الطاقة الكهربائية على مستوى الجمهورية حوالى ١٣% وترجع الزيادة الملحوظة فى معدلات نمو استخدام الطاقة الكهربائية فى قطاع الصناعة خلال هذه الفترة الى التوسع فى نقل التكنولوجيا الحديثة وتشجيع الصناعة المصرية التى تتميز بالكثافة فى استخدام الطاقة الكهربائية مثل مجمع الألومنيوم بنجح حمادى ومصانع الأسمدة والأسمت والصناعات الكيماوية .

وقد تناقص الوزن النسبى لاستهلاك الزراعة والرى من الطاقة الكهربائية من ٩.٩% من الاجمالى عام ١٩٧٤ الى ٥.٥% من اجمالى استخدام الطاقة الكهربائية عام ١٩٧٨ . كما انخفضت النسبة المئوية لاستهلاك المرافق العامة من الطاقة الكهربائية لاجمالى الاستهلاك من ٧% عام ١٩٧٥ الى ٤.٦% عام ١٩٧٨ ثم ارتفعت الى حوالى ٨% عام ١٩٧٩ .

كما احتفظت الانارة والاستخدامات المنزلية والهيئات الحكومية بالنسبة المئوية لاستهلاكها من الطاقة الكهربائية لاجمالى الاستهلاك فى خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٨ (جدول رقم ٤) .

يلاحظ انخفاض نسبة استهلاك الطاقة الكهربائية فى الصناعة فى الثمانينات (١٩٨٠-١٩٨٥ / ٨٤) عن ٦٠% من اجمالى الاستهلاك فى قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة ووصلت هذه النسبة أدناها (٤٩.٥%) عام ١٩٨٤ / ٨٣ .

فى عام ١٩٨٥ / ٨٤ كانت النسب المئوية لاستخدام الطاقة الكهربائية فى القطاعات المختلفة كالتالى : الصناعة ٥.٣% ، الزراعة والرى واستصلاح الأراضى ٤.٧% ، الانارة والاستخدامات المنزلية ٢.٨% ، الأغراض العامة والمرافق والهيئات الحكومية ١.٢% ، شركات الاستثمار (التى يتم

محاسبتها على أساس الأسعار غير المدعمة لبيع الكهرباء) . ٤٥% .

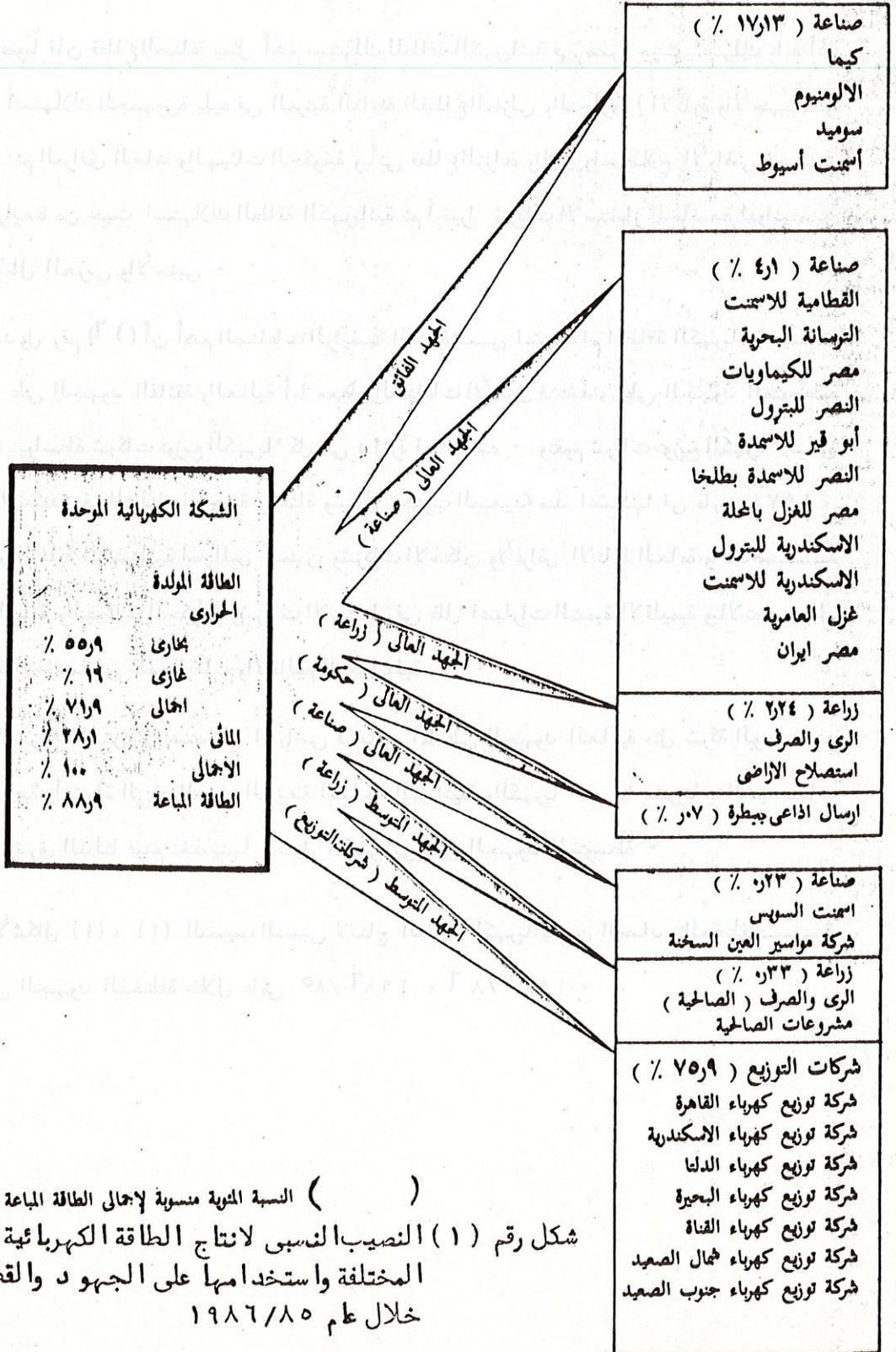
وعموما فان قطاع الصناعة يمثل أهم مستهلك للطاقة الكهربائية في مصر حيث يستهلك عامة أكثر من نصف استهلاك الجمهورية يليه في المرتبة الثانية القطاع المنزلى والتجارى (الانارة والأجهزة المنزلية) ثم المرافق العامة والهيئات الحكومية ويأتى قطاع الزراعة والرى واستصلاح الأراضى فى المرتبة الرابعة من حيث استهلاك الطاقة الكهربائية ثم أخيرا شركات الاستثمار الخاضعة لقوانين استثمار المال العربى والأجنبى .

يوضح الجدول رقم (٦ أ) أن أهم الصناعات الرئيسية الكثيفة فى استخدام الطاقة الكهربائية يستم تغذيتها على الجهود الفائقة والعالية أما معظم الصناعات الأخرى فتتغذى على الجهود المتوسطة والمنخفضة بواسطة شركات توزيع الكهرباء كل فى دائرة اختصاصه . وتقوم شركات توزيع الكهرباء فى القاهرة والاسكندرية والدلتا والبحيرة والقناة وشمال وجنوب الصعيد منذ انشائها فى مارس ١٩٧٨ ، بمهمة توفير الطاقة الكهربائية لمجالس المدن وشركات الاسكان ولأغراض الانارة العامة والخاصة والمرافق العامة والهيئات الحكومية وشركات الاستثمار فى ظل اعتبارات التنمية الاقليمية وبالارتصال بالأجهزة المختصة فى المحافظات والأقاليم التخطيطية .

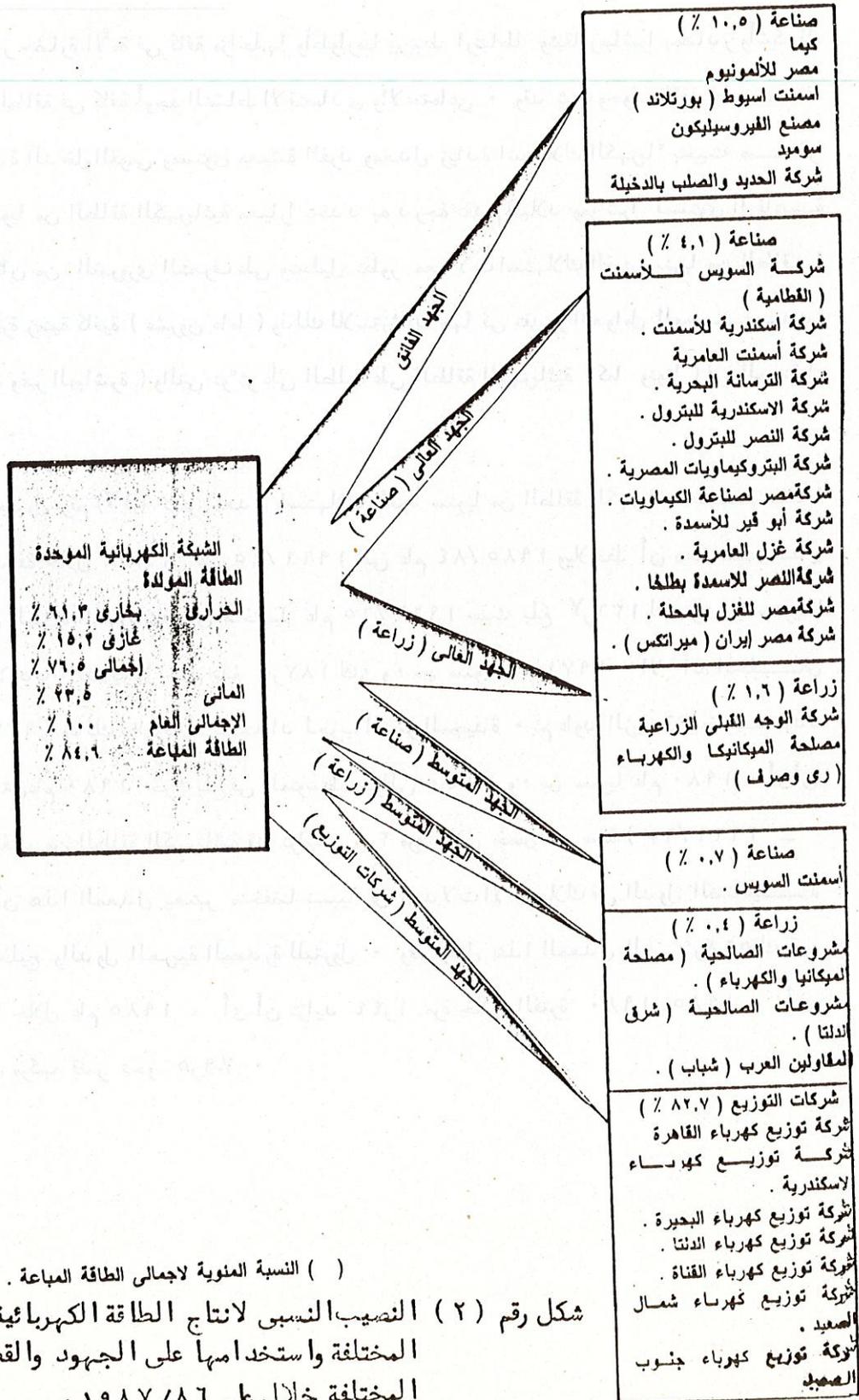
أما شركات استزراع واستصلاح الأراضى فتغذى اما على الجهود العالية مثل شركة الوجيه القبلى الزراعية وأنشطة الرى والصرف التابعة لمصلحة الميكانيكا والكهرباء . أما مشروعات الشباب بالصالحية وشرق الدلتا فيتم تغذيتها بالتيار الكهربائى على الجهود المتوسطة .

وتوضح الأشكال (١) ، (٢) النصيب النسبى لانتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المختلفة

واستخدامها على الجهود المختلفة خلال عامى ١٩٨٦ / ٨٥ ، ١٩٨٧ / ٨٦ .



() النسبة المئوية منسوبة لإجمال الطاقة المباعة
 شكل رقم (١) النصيب النسبى لانتاج الطاقة الكهربائية من المصادر
 المختلفة واستخدامها على الجهود والقطاعات المختلفة
 خلال عام ١٩٨٦/٨٥ م



() النسبة المئوية لاجمالي الطاقة المباعة .

شكل رقم (٢) النصيب النسبي لانتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المختلفة واستخدامها على الجهود والقطاعات المختلفة خلال عام ١٩٨٧/٨٦ .

٣٠٢٠٢ معدل استهلاك الفرد سنويا من الطاقة الكهربائية طبقا للاستخدامات المختلفة خلال الفترة

(١٩٦٦ / ٦٥ - ١٩٨٥ / ٨٤)

ان مسار حضارة الأمة فى كافة مراحلها وأطوارها يرتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بمصادر وأشكال ووسائل استخدام الطاقة فى كافة أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى . وقد ثبت وجود علاقة وطيدة بين معدل زيادة الدخل القومى ومستوى معيشة الفرد ومعدل زيادة استهلاك الكهرباء بحيث صار استهلاك الفرد سنويا من الطاقة الكهربائية معيارا تحدد به درجة تقدم البلاد ومؤشرا لمستوى الرفاهية والرخاء . لذلك كان من الضرورى التعرف على وتحليل تطور معدلات استهلاك الفرد سنويا من الطاقة الكهربائية خلال فترة زمنية كافية (عشرون عاما) وذلك للاسترشاد بها فى تقدير العوامل المحسنة والحاكمة (المباشرة وغير المباشرة) والتي تؤثر على الطلب على الطاقة الكهربائية (كما ونوعا) فى المستقبل المتوسط والبعيد .

ويوضح الجدول رقم (١٧) تطور معدل استهلاك الفرد سنويا من الطاقة الكهربائية طبقا للاستخدامات المختلفة خلال الفترة من عام ١٩٦٦ / ٦٥ الى عام ١٩٨٥ / ٨٤ ويلاحظ أن معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية كان منخفضا عام ١٩٦٦ / ٦٥ حيث بلغ ١٣٦٧ ك. و. س سنويا الا أنه أخذ فى الازدياد تدريجيا حتى بلغ ١٨٧٥ ك. و. س سنويا عام ١٩٧١ . الا أنه انخفض عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ وذلك لظروف الاستعداد لحرب أكتوبر المجيدة . ثم عاود الزيادة المضطربة منذ عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٠ حيث بلغ فى المتوسط حوالى ٤٠٠ ك. و. س سنويا عام ١٩٨٠ . أى أن معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية قد تزايد ٢٩ مرة خلال خمس عشر سنة (١٩٦٦ / ٦٥ - ١٩٨٠) . الا أن هذا المعدل يعتبر منخفضا نسبيا عن معدلات الاستهلاك فى الدول الصناعية المتقدمة ودول الخليج والدول العربية المصدرة للبتروىل . وقد وصل هذا المعدل الى ٥٦٨٩ ك. و. س للفرد سنويا خلال عام ١٩٨٥ ، أى أن تزايد ١٤٤ مرة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ أى بمعدل نمو سنوى مركب قدر نحو ٩.٥ % .

جدول رقم (١٧)

معدل استهلاك الفرد سنويا من الطاقة الكهربائية طبق
للاستخدامات المختلفة خلال الفترة ١٩٦٦/٦٥ - ١٩٨٥/٨٤

(الوحدة: ك.و.س/الفرد)

معدل الاستهلاك الاجمالي للفرد سنويا	هيئات حكومية وجهات اخرى	انارة واستخدامات منزلية	مرافق عامة	مجالس مدن	زراعة	صناعة	الاستخدامات
							السنة
١٣٦,٧	٧,٦	١١,٧	٧,٨	١٠,٩	٥,٢	٩٣,٥	١٩٦٦/٦٥
١٤٤,٥	٦,٠	١٢,٨	٩,٤	٩,٣	٧,٨	٩٩,٢	١٩٦٧/٦٦
١٤٩,٦	٦,٥	١٢,٧	١٠,٠	١١,٠	١٠,١	٩٩,٣	١٩٦٨/٦٧
١٥٩,٤	٧,٧	١٣,٠	١٠,١	١٢,٤	١٢,٥	١٠٣,٧	١٩٦٩/٦٨
١٦٥,٥	٦,٩	١٣,٦	١٠,١	١٣,٦	١٤,٢	١٠٧,١	١٩٧٠/٦٩
١٨٢,٥	٥,٨	١٩,٩	١١,٦	١٢,٩	١٦,٣	١١٦,٠	١٩٧٠
١٨٢,٥	٦,٢	١٩,٥	١٢,٦	١٥,٦	١٧,٢	١١٦,٥	١٩٧١
١٨٢,٥	٦,٣	٢٠,٤	١٢,٥	١٨,١	١٨,٨	١٠٦,٥	١٩٧٢
١٧٩,٣	٥,٩	٢٢,٠	١٣,٣	٢١,٠	١٩,٩	٩٧,٢	١٩٧٣
١٩٦,٤	٧,٣	٢٣,٩	١٤,٤	٢٣,٤	١٩,٥	١٠٧,٩	١٩٧٤
٢٣٢,١	٦,٨	٢٧,٦	١٦,٤	٢٨,٢	١٨,٩	١٣٤,٢	١٩٧٥
٢٦٤,٨	٦,٣	٢٧,٤	١٤,٨	٣٧,٦	١٨,٤	١٦٠,٣	١٩٧٦
٣٠٧,٦	٧,٦	٢٩,٧	١٤,٣	٤٥,١	١٨,٧	١٩٢,٣	١٩٧٧
٣٣٢,٣	٩,١	٣٥,٢	١٥,١	٥٧,٤	٢٨,٢	١٩٧,٣	١٩٧٨
معدل الاستهلاك الاجمالي للفرد	اغراض عامة ومرافق وهيئات حكومية	انارة واستخدامات منزلية	اغراض اخرى شاملة شركات الاستثمار	الزراعة والري واستصلاح الاراضي	الصناعة	الاستخدامات	السنة
٣٦٨,٦	٣١,٢	٧٩,١	٤٢,٨	١٤,٦	٢٠٠,٩		١٩٧٩
٣٩٥,٦	٣٦,٧	٨٢,٢	٥٦,٦	١٣,٧	٢٠٦,٤		١٩٨٠
٤٤٨,٧	٥٠,٧	١٠٢,٦	٥٢,٩	١٧,٢	٢٢٥,٣		١٩٨٢/٨١
٤٩٤,٥	٦٩,٣	١٣٩,١	١١,٤	١٨,٣	٢٥٦,٤		١٩٨٣/٨٢
٥٤٩,٠	٧٥,٧	١٥٦,٠	٢٣,١	٢٢,٣	٢٧٢,٠		١٩٨٤/٨٣
٥٦٨,٩	٦٨,٨	١٦١,٦	٢٥,٦	٢٦,٨	٢٨٦,١		١٩٨٥/٨٤

ويلاحظ من الجدول (١٧) أن معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية سنويا قد تزايد حوالى ٢٤ مرة خلال الفترة (١٩٦٦ / ٦٥ - ١٩٨٥) ، فى حين أن معدل نصيب الفرد سنويا من الطاقة الكهربائية المستخدمة فى الصناعة قد تزايد بمقدار ٣١٠ مرة مقارنة ب ٢٥ مرة فى قطاع الزراعة والرى ، ١٣٨٨ مرة فى القطاع المنزلى وذلك يعطى مؤشرا لزيادة الاستهلاك التبديدى للطاقة الكهربائية فى الانارة والاستخدامات المنزلية على حساب النصيب النسبى لقطاع الصناعة والقطاعات الانتاجية . ولذلك يلزم التركيز على دراسة هذه الظاهرة بعمق للتعرف على مدى كفاءة استخدام الطاقة الكهربائية فى قطاع الصناعة والقطاع المنزلى الذين يمثلان أكبر مستهلكى للطاقة الكهربائية فى مصر وذلك بهدف الحد من الاسراف وترشيد استخدام الطاقة فى هذين القطاعين خاصة وعلى المستوى القومى عامة .

٤٠٢٠٢ تطور استخدام الطاقة الكهربائية فى القطاعات الصناعية المختلفة خلال الفترة ١٩٦٦ / ٦٥ -

١٩٨٥ / ٨٤

يوضح الجدول رقم (١٨) مبيعات الطاقة الكهربائية مفصلة لكبار الشركات الصناعية خلال الفترة ١٩٦٦ / ٦٥ - ١٩٧٨ . كما يوضح الجدول رقم (١٩) استهلاك القطاعات الصناعية المختلفة من الطاقة الكهربائية وتغير نمط الاستخدام وكذلك معدل النمو السنوى المركب لاستخدام الطاقة الكهربائية فى القطاعات الصناعية المختلفة خلال نهاية السبعينات (١٩٧٥ - ٨٠ / ١٩٨١) وبداية الثمانينات (٨٠ / ١٩٨٥ - ١٩٨٥ / ٨٤) .

ويلاحظ من الجداول (١٨) ، (١٩) ما يلى :

- خلال الفترة من عام ١٩٦٦ / ٦٥ الى عام ١٩٧٢ / ٧١ كانت شركة كيما للسماد بأسوان تستهلك أكثر من نصف استهلاك قطاع الصناعة من الطاقة الكهربائية ، كما أن استهلاك مصنع كيما للسماد بأسوان وشركة مصر للصناعات الكيماوية ومجمع الحديد والصلب بحلوان (قطاع الصناعات المعدنية) بلغ حوالى ثلثى استهلاك قطاع الصناعة من الطاقة الكهربائية خلال هذه الفترة (جدول رقم ١٨) .

- انخفض استهلاك شركة كيما للأسمدة من الطاقة الكهربائية خلال عام ١٩٧٣ وذلك لظروف الحرب ان بلغ اجمالى استهلاكها ٩٩٧ مليون ك . و . س أى ما يمثل حوالى ثلث استهلاك قطاع الصناعة ككل فى نفس العام مقابل استهلاك قدره ١٧٣٦٨ مليون ك . و . س فى عام ١٩٧٢ / ٧١ وهو ما يمثل